شرح واجب الاعتقاد

السيّد عبد اللّه بن شرف شاه الحسينيّ

الشيخ نعيم خلف الخزاعي
مركز العلامة الحلي ﷺ/ شعبة التحقيق

الملخص

السيّد جلال الدين عبد الله بن شرف شاه الحسينيّ(حيًّا٨١٠هـ)، عالمٌ جليلٌ، فاضلٌ محدِّثٌ ، من مشايخهِ المتكلِّم نصير الدين عليّ بن محمّد بن عليّ الكاشيّ الحليّ (ت ٧٥٥هـ)، ومن تلامذته أبو العبّاس أحمد بن فهد الحليّ(ت٨٤١هـ).

له مؤلَّفات متعدّدة منها هذا الشرح الذي بين أيدينا وهو (شرح واجب الاعتقاد)؛ إذ قام بشرح الأصول الأربعة، أعني: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة على أسس عقائد الشيعة الإماميّة، وينماز هذا الشرح بالاختصار والعمق وحسن العبارة وسهولة التناول.

وعلى حدّ تتّبعنا وجدنا ثلاث نسخ من هذا الشرح، تمَّ بها تحقيق هذه الرسالة.

The Explanation of Wajib al-Itiqad of Sayyid Abdullah ibn Sharaf Shah al-Husseini

Sheikh Naeem Al-Khuza'ie
The Imam Hussein Holy Shrine
The al-Alama Hilly Center

Abstract

Sayyid Jalaluddin Abdullah ibn Sharaf Shah al-Husseini (alive 810 AH), is an eminent scholar and a virtuous Hadith narrator. Naseerul Deen Ali ibn Mohammed ibn Ali al-Kashi al-Hilly (d. 755 AH) is one of his teachers; and Abu al-Abbas Ahmad ibn Fahd al-Hilly (d. 841 AH) is one of his students.

He has several books of which is This explanation that we have is (The explanation of wajib al-itiqad) as he explained the four ussets , Imeen monotheism , justice , prophecy and Imamate on the basis of the doctrines of the Shiite Imamate which is characteizeed by this explanation the abbreviation , depth and good phrase and ease of handling and as for as we follow we found three copies of this explanation was achieved by the letter.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله ربّ العالمين، مالك الملك، مجري الفُلك، مُسخّر الرياح، فالق الإصباح، ديّان الدِّين، ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الخَلق أجمعين من الأوَّلين والآخرين، النبيّ الكريم محمّد بن عبد الله وآله الغرّ الميامين.

أمّا بعد، فعندما دُوّنت العلوم بجميع أنواعها وكثرة موضوعاتها كانت على وجهتين: منها ما كانت كتابتُه مطوَّلة، ومنها ما كانت كتابتُه موجَزة.

أمّا المطوَّل: فهو الذي يُبحث فيه عن الأقوالِ والاحتمالاتِ في مسائله، وذكر الأدلّةِ والتقصّي والإبرام.

ومنها الموجَز: وهو عَرْضُ صلبِ الموضوعِ، والنتيجةِ النهائيّةِ فيه، فيكون في صفحات متعدّدة.

ونجد هذا الأمر قد عملَ عليه العَلَّامَة الحلّيّ(ت ٧٢٦هـ) في مؤلّفاته، ورسالة (واجب الاعتقاد على جميع العباد) من مصنّفاتِه الموجزةِ التي عرض فيها ما يجب على الإنسانِ المتعلِّم الاعتقادُ به.

وقال في الأجوبة المهنائيّة بعدما سألهُ السيّد مهنا بن سنان: (ما يقول سيّدنا في المختصر الذي صنّفه مولانا وسمّاه (واجب الاعتقاد على جميع العباد) إذا حَفِظَه المكلَّفُ، وعَرَفَ معانيهِ هل يكون بذلك عارفًا لما يجب عليه معرفته، ناجيًا بذلك في دنياه وآخرته؟

قال: نعم، يكفي في القيام بالتكليف المطلوب شرعًا معرفة (واجب الاعتقاد) واعتقاده)[1].

وفي كتاب (تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد) ذكر الشيخ

إبراهيم الميسـيّ أنَّ له – أي واجب الاعتقاد – خاصيّة مميّزة، وهي أنّ جميع ما فيه –عدا التسليم من المسائل الفقهيّة –مُجمَع عليه من فقهاء الإماميّة، ولم يتعدّ فيه من الواجبات إلى ذكر شيء من المندوبات، وواجب الاعتقاد هذا هو غير واجب الاعتقاد الكبير لولدهِ فخر الدين[٢].

شروح واجب الاعتقاد وحواشيه :

ولأهميَّـة هذا الكتاب فقد شـرحهُ عـدد كبير من العلمـاء، ومن هذه الشروح:

١– شـرح واجب الاعتقاد مزجًا، ذكره السـيد إعجاز الكنتوري، وقال « لم أظفر باسـم الشـارح »، ولعلّه للفاضـل نجم الدين مهنا بن سـنان(حيًّا ٧٢٠هـ)[٣].

٢– شرح واجب الاعتقاد للشهيد الأوَّل (ت٧٨٦هـ)[٤].

٣– الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد في الأصول والفروع. شرح الشيخ أبي عبد الله المقداد السيوريّ الحلّي(ت٨٢٦هـ)[٥] وهو مطبوع ومحقّق.

٤– نهج السـداد إلى شرح رسـالة واجب الاعتقاد، تأليف عبد الواحد بن الصفي النعمانيّ(ت ق٩هـ)[٦].

٥– تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد.

قال آغا بزرك الطهرانيّ: هذا الشـرح وإن لم يذكر فيه اسـم الشـارح، ولكـنْ يظهر من بعض القرائن أنَّه تأليف الشـيخ ظهير الدين أبي إسـحاق إبراهيم بن الشـيخ نـور الدين عليّ بن عبد العالي الميسـيّ(ت ق١٠هـ)، ألَّفه لولده الشيخ عبد الكريم الذي أجازه سنة ٩٧٥هـ[٧].

٦– شرح واجب الاعتقاد، نسخهُ محمّد بن الحاج عليّ بن محمود الكيلاني

أصلًا والهرموزي مولدًا، والجزائري موطنًا(حيًّا ٩٣٤هـ)[٨].

٧- شرح واجب الاعتقاد. للشيخ حسين بن عليّ بن أبي سروال(كان حيًّا ٩٥٦هـ)[٩].

٨- شرح واجب الاعتقاد، نسخهُ صالح بن عبد بن أحمد السعديّ في القرن العاشر[١٠].

٩- فرائد الانعقاد شرح واجب الاعتقاد، نسخه أحمد بن أحمد الحسينيّ التونيّ(ت١٠١هـ)[١١].

١٠- موجب النجاة في الحياة والممات، للحسن بن عبد الحقّ التونيّ(كان حيًّا ١١١٤هـ)[١٢].

١١- خير الزاد في واجب الاعتقاد، للسيّد أبي الحسن بن عليّ شاه الرضويّ القميّ الكشميريّ الكهنويّ المتوفّى بالحائر سنة ١٣١٣هـ [١٣].

١٢- نجاح العباد في شرح واجب الاعتقاد [١٤].

١٣- إرشاد العباد في كشف واجب الاعتقاد ، تأليف عبد المطّلب بن فخر ابن فراء مسيبي، وهذا الشرح باللغة الفارسيّة[١٥].

١٤- شرح واجب الاعتقاد، بعنوان (شرح مسائل الأصول) عناوينه: ((قوله- قوله، لبعض الأصحاب)) ضمن مجموعةٍ فيها (نهج السداد) أيضًا، قال العَلَّامَة الطهرانيّ: رأيتها عند العَلَّامَة السماويّ، تاريخ كتابتها سنة ٨٥٥هـ، فلا يحتمل اتّحادهُ مع نهج السداد للنعمانيّ. [١٦]

١٥- شرح شرح واجب الاعتقاد، تأليف الحسن بن محمّد بن راشد. [١٧]

والذي يعنينا في تحقيقنا هو الشرح الأخير- أعني شرح على شرح واجب الاعتقاد- ومن خلال تتبعنا وجدنا أنّ هذا الشرح من مؤلّفات السيّد جلال الدين عبد الله بن شرف شاه الحسينيّ، والدليل ما بيَّنه لنا الشيخ حسن بن

محمّد بن راشد ، بأنَّه اهتم بمقدّمة واجب الاعتقاد ، التي هي من مصنّفات الشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهّر على الشرح الذي كتبهُ السيّد جلال الدين عبد الله بن شرف شاه الحسينيّ، لإصلاح ما عدلتْ به أقلام النُسّاخ. وهذا القول قرينة على أنَّه شرح واحد وليس شرحين، ورفع شبهة ما كتب في أعلى الصفحة الأولى: (شرح على شرح واجب الاعتقاد) من مصنّفات الشيخ حسن بن محمّد بن راشد ، والمتن للعلّامة رحمهما الله تعالى.

ترجمة المؤلف:

هو السيّد أبو العزّ جلال الدّين عبد الله بن شرف شاه الحسينيّ (حيًّا ٨١٠هـ)[١٨] كان فاضلاً ، مُحدِّثًا ،[١٩] من مشايخهِ المتكلّم نصير الديّن عليّ بن محمّد بن عليّ الكاشيّ ثمَّ الحلّي (ت ٧٥٥هـ) ، ومن تلامذته الفقيه المتكلّم جمال الديّن أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن فهد الحلّي (ت ٨٤١هـ)[٢٠] ،قام بوقف جملة من كتبه المملوكة له للخزانة الغرويّة عام (٨١٠هـ)[٢١] ومن هذه الكتب الجزء الثاني من تفسير التبيان للطوسيّ،[٢٢] وقد اهتمَّ السيّد بالمباحث الاعتقاديّة للإماميّة والمسائل المتصلة بها ، وعلا شأنه في عهد الدولة الجلائريّة[٢٣]. وله قول: (إذا كان التوحيد يهدم الكفر سبعين سنة ، فتوحيد سبعين سنة كيف لا يهدم معصية ساعة؟)[٢٤].

مؤلّفاته[٢٥]:

١- الرسالة السلطانية الأحمديّة في إثبات العصمة النبويّة.

٢- شرح معرب الفصول في علم الكلام، لنصير الدين الطوسي (ت٦٧٢هـ).

٣- منهج الشيعة في فضائل وصيّ خاتم الشريعة.

ترجمة الحسن بن راشد:

هو الشيخ تاج الدين الحسن بن محمّد بن راشد الحلّيّ(ت٨٤٠هـ)، فاضلٌ، فقيهٌ، شاعرٌ، متكلِّمٌ، ومن أكابر العلماء،[٢٦] وهو من المتأخّرين عن الشهيد بمرتبتين تقريبًا، وهو معاصر لابن فهد الحلّيّ[٢٧]، من مشايخه المقداد بن عبد الله السيوريّ (ت ٨٢٦هـ)[٢٨]. من مؤلفاته: مصباح المهتدين في أُصول الدين، ومختصر بصائر الدرجات[٢٩]، وله شعر في مَدْح الإمام المهديّ وسائر الأئمّة عليهم السلام، ومرثيّة في الإمام الحسين عليه السلام[٣٠]، وقد حقّق ديوانه د. عباس هاني الجراخ ونشر في (مجلة المحقّق)، العدد الأول، ٢٠١٦م، ثم صدر في كتابٍ خاصّ عن مركز العَلَّامَة الحلّي(قدس سره)، ٢٠١٨م، فيه تفاصيل واسعة.

والسبب الذي دعانا لترجمة الحسن بن راشد؛ هو وجود مقّدمة وبعض التعليقات ذكر فيها اهتمامه بها، بقوله: ((رأيت أن اهتم بالمقدمة الموسومة بواجب الاعتقاد ... وأن أصلح ما عدلت به أقلام النساخ عن قصد السبيل)).

المنهجُ الذي اتبعتُهُ في التحقيقِ.

شرعتُ في تحقيق (شرح واجب الاعتقاد) بعد أنْ حصلتُ على ثلاث مصوّرات، فقمتُ بنسْخ النصّ، ثمَّ تقطيعه إلى فِقَرٍ، ووَضع علامات الترقيم الجديدة، ومراعاة طرق الإملاء الحديث.

ووضعت بعض العنوانات بين معقوفتين [ ]؛ لأجل توضيح المباحث للقارئ، وتخريج الآيات القرآنيّة المباركة، والحديث الشريف، والأقوال الواردة في الرسالة.

شرح واجب الاعتقادِ :

كتبهُ السيّد جلال الديّن عبد اللّه بن شرف شاه الحسينيّ، وهو (شرح لواجب الاعتقاد) الذي ألَّفهُ العَلَّامَة الحِلّي- الذي هو عبارة عن الأصول، والفروع، وبالتحديد العبادات بشكلٍ مختصر ، واقتصر في الأُصول على أربعةٍ ، أعني: التوحيد ، والعدل ، والنبّوة ، والإمامة على أسس عقائد الشيعة الإماميّة - واكتفى الشارح بالأُصول الأربعة، ولم يشرع بالعبادات التي ذكرها العَلَّامَة. وعلى حدّ تتبّعنا فإنَّ هناك ثلاث نُسخ من هذا الشرح:

الأوَّلى: نسخة مكتبة مجلس الشورى في طهران ، بالرقم ١٥٦٦١/٤, تقع في ٢٥ صفحة، وعدد الأسطر في كلّ صفحة معدل ١٧ سطرًا ، وكلّ سطرٍ يحوي نحو١٠ كلمات، بحجم ١٤,٣×١٨,٧سم.

نوع الخطّ: نسخ مقروء، مكتوبة بالمداد الأسود ، ويمكن تشخيص المطالب عن طريق كلمة (قال - أقول)، ويذكر بعد(قال) ما ذكره العَلَّامَة الحِلّي في واجب الاعتقاد، وبعد(أقول) الشرح لواجب الاعتقاد.

حالة المخطوطة: كاملة ليس فيها سقط. أوّلها ((بسم اللّه الرحمن الرحيم، ربِّ يسّر وأعن)).

آخرها:(وهذا آخر ما ذكرناه من شرح المسائل الأُصولية). وهي النسخة التي اعتمدناها أصلًا .

الثَّانية: نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، في النجف الأشرف / قسم المخطوطات ، الرقم العام للمخطوطة ١٠٩١ - ٤ .

تقع في ٢٧ صفحة، عدد الأسطر في كلّ صفحةٍ ١٥ سطرًا ، بحجم ١٣ × ١٧ سم، وكلّ سطرٍ يحتوي على ٩ كلمات.

نوع الخطّ: مقروء ، مكتوب بالمداد الأسود ، وقد استعمل المداد الأحمر

فوق (قوله)؛ لتوضيح بداية المطلب الجديد .

حالة المخطوطــة : ناقصة الأوَّل، وبعد الرجــوع للمخطوط الأصل تبيّن لنا مواضع النقص، وهي من البداية إلى قوله: ((والدور والتسلسل باطلان فثبت المطلوب)) ، وورد في آخرها قوله: ((فرغ من تعليقه لنفسه الراجي رحمة ربِّه الغفور العليّ عبد الحسين بن محمّد بن حسين بن زنبور النيليّ[٣١] غفر الله له ولوالديه ولمَنْ أحســن إليهم وإليه، في سابع عشــر صفر ختم بالخير والظفر لسنة ٨٥٥هــ والحمد لله وحده)) ، ورمزنا لها بالرمز(ح) .

الثَّالثة: نســخة مكتبة الكلبايكانيّ بالرقــم ٢/ ٧٨٩٤- ٢٧٤/ ٣٩. تقع فــي ٨ صفحات، وعدد الأســطر في كلّ صفحةٍ بمعدل ١١ ســطرًا، بحجم ٩×١٣سم، وكلّ سطرٍ يحتوي على ٦ كلمات. نوع الخط: مقروء ، مكتوب بالمداد الأســود، وقد استعمل المداد الأحمر في كتابة العنوان ، وفي ((قوله – اعلم))، وكلّ بدايات المطالب من الترقيم الكتبي وغير ذلك للدلالة على المطالب.

حالة المخطوطة: فيها نقص كثير، فلا يوجد منها إلّا المقدمّة وفقرتان من صفات الله تعالى، وقد رمزنا لها بالرمز (ك).

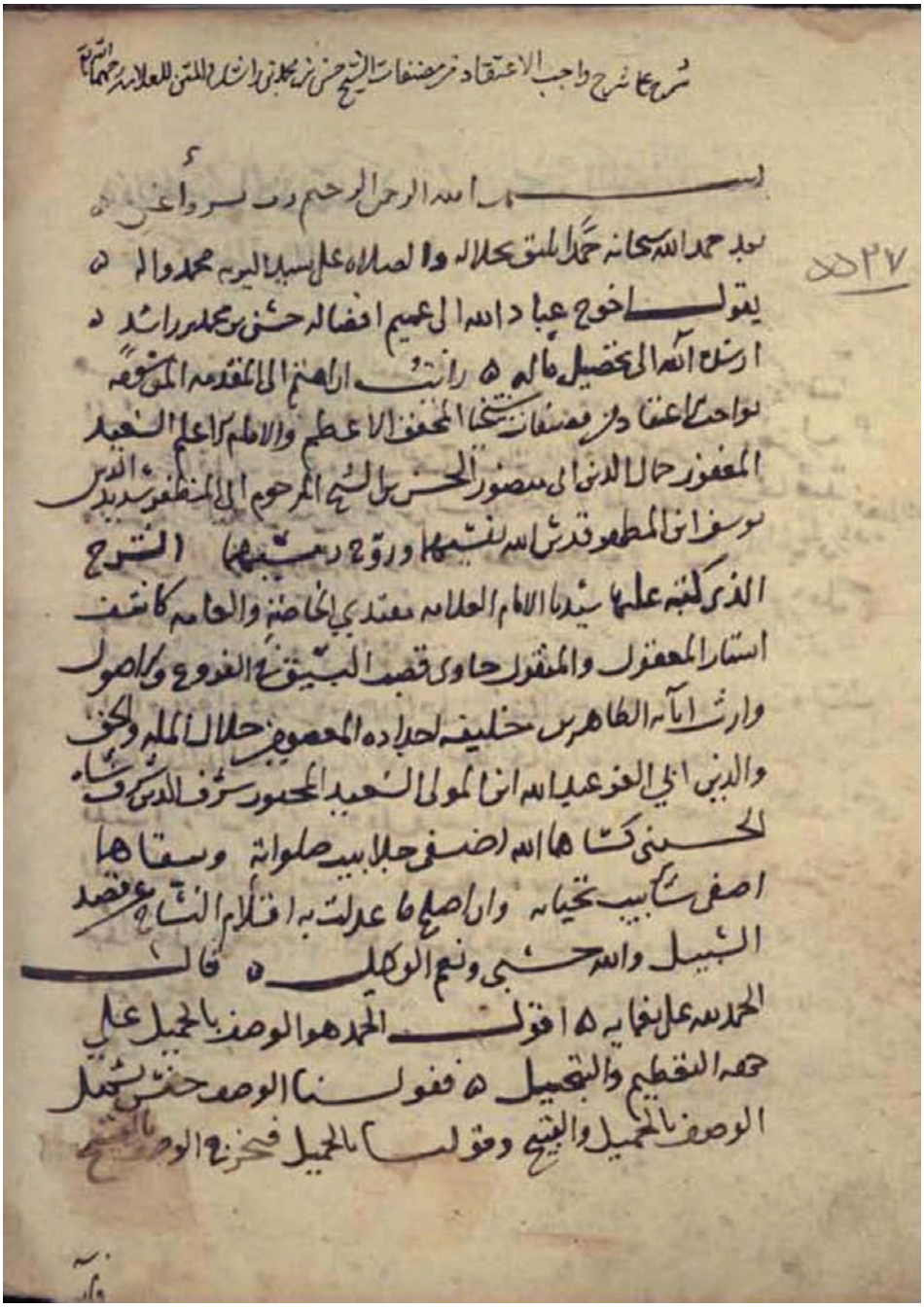

شرح على شرح واجب الاعتقاد من مصنفات الشيخ حسن بن محمد بن راشد المتن للعلامة رحمهما الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بعد حمد الله سبحانه حمدًا يليق بجلاله والصلاة على سيدنا نبيه محمد وآله

يقول أخو عباد الله الى عميم افضاله حسن بن محمد بن راشد

ارشده الله الى تحصيل مآله رأيت الراغب الى المقدمة الموسومة

بواجب الاعتقاد من مصنفات شيخنا المحقق الاعظم والامام المكرم اعلم السعيد

المغفور حال الدنيا منصور الحسن بن الشيخ المرحوم الى المغفور سديد الدين

يوسف ابن المطهر قدس الله نفسيهما ورفع رمسيهما الشرح

الذي كتبه عليها سيدنا الامام العلامة معتمدي الخاصة والعامة كاشف

استار المعقول والمنقول حاوي قصب السبق في الفروع والاصول

وارث ابائه الطاهرين خليفة احفاده المعصومين جلال الملة والحق

والدين ابي الفوز عبد الله ابن المولى السعيد المحمود شرف الدين شاه

الحسيني كثر الله اصناف جلابيب صلواته وسقاها

اصناف سكائب تحياته وان اصلح ما عدلت به اقلام الناشئ قصد

السبيل والله حسبي ونعم الوكيل قال

الحمد لله على نعمائه اقول الحمد هو الوصف بالجميل على

جهة التعظيم والتبجيل وقولنا الوصف حتى يشمل

الوصف بالجميل والقبيح وقولنا بالجميل فخرج الوصف بالقبيح

الصفحة الأوَّلى من مخطوط (الأصل)

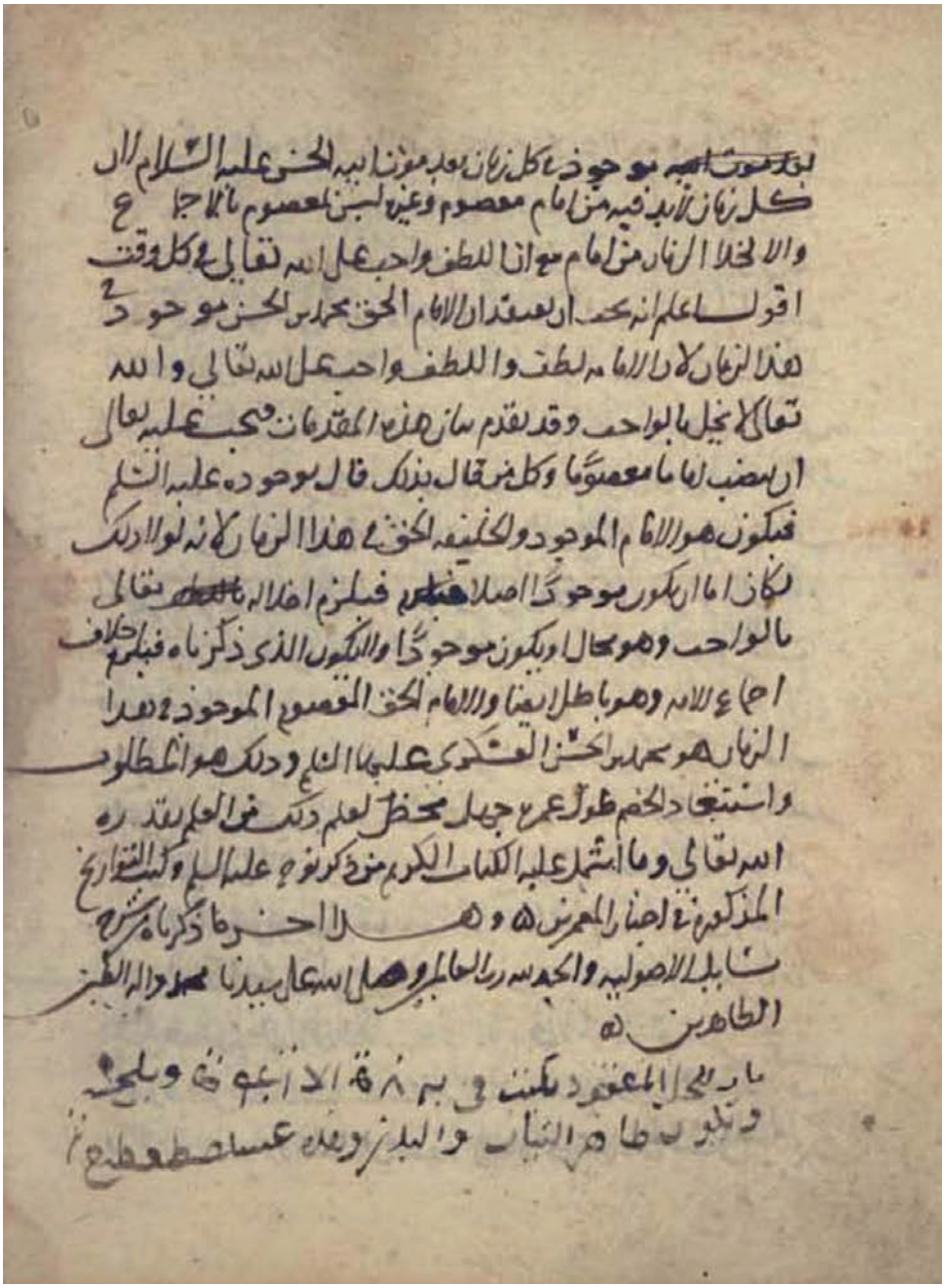

الصفحة الأخيرة من مخطوط (الأصل)

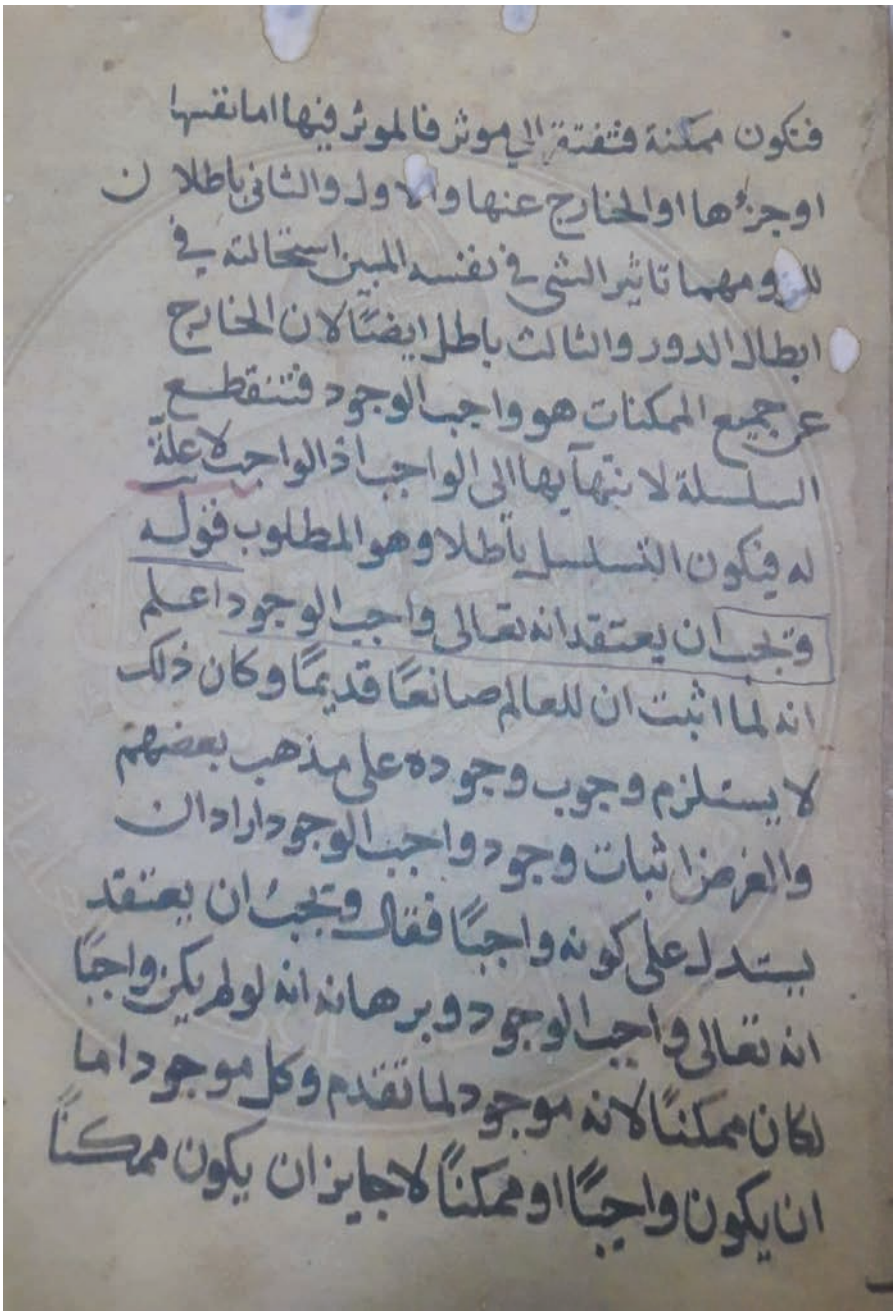

فتكون ممكنة فتفتقر الى موثر فالموثر فيها اما نفسها
او جزؤها او الخارج عنها والاول والثاني باطلان
للزومهما تاثير الشيء في نفسه المبين استحالته في
ابطال الدور والثالث باطل ايضا لان الخارج
عن جميع الممكنات هو واجب الوجود فتنقطع
السلسلة لانتهائها الى الواجب اذ الواجب لا علة
له فيكون التسلسل باطلا وهو المطلوب قوله
ويجب ان يعتقد انه تعالى واجب الوجود اعلم
انه لما اثبت ان للعالم صانعا قديما وكان ذلك
لا يستلزم وجوب وجوده على مذهب بعضهم
والغرض اثبات وجود واجب الوجود اراد ان
يستدل على كونه واجبا فقال ويجب ان يعتقد
انه تعالى واجب الوجود وبرهانه انه لو لم يكن واجبا
لكان ممكنا لانه موجود لما تقدم وكل موجود اما
ان يكون واجبا او ممكنا لاجايز ان يكون ممكنا

الصفحة الأوَّلى من المخطوط الثاني (ح)

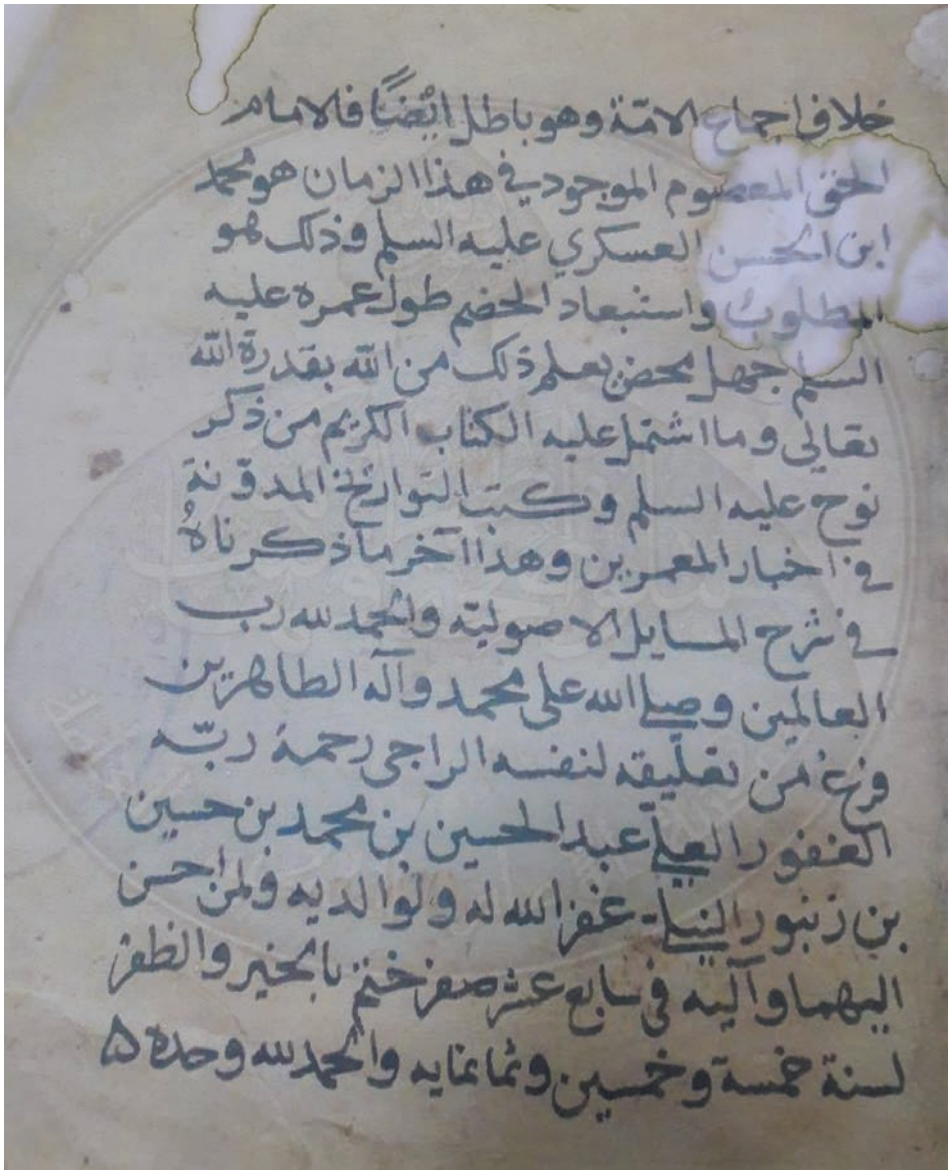
خلافا لاجماع الامة وهو باطل ايضا فالامام
الحق المعصوم الموجود في هذا الزمان هو محمد
ابن الحسن العسكري عليه السلم وذلك هو
المطلوب واستبعاد الخصم طول عمره عليه
السلم جهل محض بعلم ذلك من الله بقدرة الله
تعالى وما اشتمل عليه الكتاب الكريم من ذكر
نوح عليه السلم وكتب التواريخ المدونة
في اخبار المعمرين وهذا آخر ما ذكرناه
في شرح المسايل الاصولية والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
وفرغ من تعليقه لنفسه الراجي رحمة ربه
الغفور العلي عبد الحسين بن محمد بن حسين
بن زنبور النيلي - غفر الله له ولوالديه ولمن احسن
اليهما وآليه في سابع عشر صفر ختم بالخير والظفر
لسنة خمسة وخمسين وثمانمايه والحمد لله وحده ٥

الصفحة الأخيرة من المخطوط الثاني(ح)

كتاب شرح واجب الاعتقاد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله على نعمايه الى اخره

اقول الحمد هو الوصف بالجميل على جهة

التعظيم والتبجيل فقولنا بالجميل يخرج

الوصف بالقبيح فانه ليس حمدا

باذما وقولنا على جهة التعظيم والتبجيل

ليخرج الاستهزاء الله تعالى هو الذات ا

لموصوفة بجميع الكمالات التي هي مبداء

لجميع

بجميع الموجودات واللام فيه للملك

والاستحقاق الله تعالى مالك للحمد ومستحق

واني بالجملة الاسمية دون الفعلية

دون حمدت واحمد لانها على الثبوت

والدوام ودلالة الفعلية دون حمدت

واحمد على التجدد والانصرام والنعمة

هي المنفعة الواصلة الى الغير على جهة الا

حسان اليه والصلوة لها معنيان

لغوي واصطلاحي فمعناها في اللغة

الصفحة الأوّلى من المخطوط (ك)

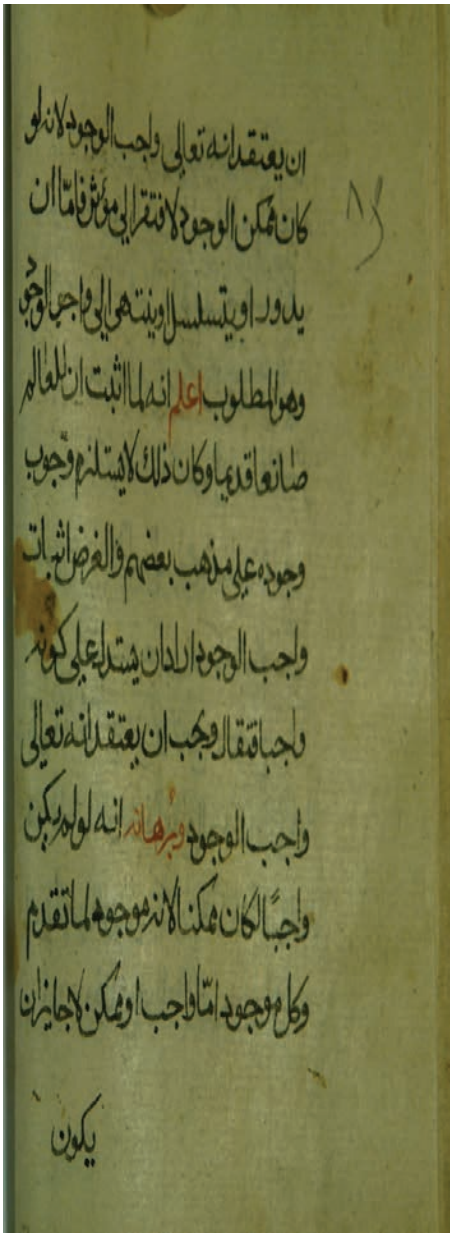

ان يعتقد انه تعالى واجب الوجود لانه لو
كان ممكن الوجود لافتقر الى مؤثر فاما ان
يدور او يتسلسل وينتهي الى واجب الوجود
وهو المطلوب اعلم انه لما اثبت ان للعالم
صانعا قديما وكان ذلك لا يستلزم وجوب
وجوده على مذهب بعضهم والغرض اثبات
واجب الوجود اراد ان يستدل على كونه
واجبا فقال ويجب ان يعتقد انه تعالى
واجب الوجود وبرهانه انه لو لم يكن
واجبا لكان ممكنا لانه موجود لما تقدم
وكل موجود اما واجب او ممكن لا جائز ان
يكون

الصفحة الأخيرة من المخطوط (ك)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يسّر وأَعنْ.

بَعد حمد اللّه سبحانه حمدًا يليقُ بجلاله، والصلاة على سيّد البريَّة محمّدٍ وآله، يقول أحوج عباد اللّه إلى عميم أفضاله، حسن بن محمّد بن راشد، أرشده اللّه إلى تحصيل حاله: رأيتُ أنْ أهتمَّ إلى المقدمّة الموسومة، بواجب الاعتقاد، من مصنّفات شيخنا المحقّق الأعظم، والإمام الأعلم، السعيد المغفور جمال الديّن أبي منصور الحسن بن الشيخ المرحوم أبي المظفر سديد الدين يوسف، ابن المطهّر، قدّس اللّه نفسيهما وروّح رَمسيهما، [و] الشرح الذي كتبه عليها سيّدنا الإمام العَلَّامَة مقتدى الخاصّة، والعامّة، كاشف أستار المعقول والمنقول، حاوي قصب السبق في الفروع والأُصول، وارث آبائه الطاهرين، خليفة أجداده المعصومين، جلال الملّة والحقّ والدّين أبي العزّ عبد اللّه ابن المولى السعيد المحبور شرف الدّين، شرف شاه الحسينيّ، كساهما اللّه أضفى جلابيب صلواته، وسقاهما أصفى شآبيب[٣٢] تحياته، وأنْ أُصلحَ ما عدلتْ به أقلامُ النُّسّاخِ عن قصد السبيل، واللّه حسبي ونعم الوكيل[٣٣].

قال: الحمدُ للّه على نعمائه.

أقول: الحمدُ هو الوصف بالجميل على التعظيم والتبجيل.

فقولنا: (الوصف) جنسٌ يشملُ الوصفَ بالجميل والقبيح[٣٤]، وقولنا[٣٥]: (بالجميل) ليخرج[٣٦] الوصف بالقبيح؛ فإنَّه ليس حمدًا بل ذَمًّا، وقولنا: (على جهة التعظيم والتبجيل) ليخرج[٣٧] الاستهزاء، ولفظة (اللّه) عَلَم على الذاتِ المقدّسةِ[٣٨] الموصوفةِ بجميع الكمالات التي هي مبدأ لجميع الموجودات، واللّام فيها للملك والاستحقاق، أي اللّه تعالى مالك للحمد ومستحقٌّ له.

وإنَّما أتى بالجملة الاسميّة وهي (الحمد لله) دون الفعليّة وهي (حَمِدتُ اللّه) أو (أحمد اللّه)؛ لأنَّ الاسميّة تدلّ على الثبوت والدوام، والفعليّة تدلّ على التجدّد والانصرام[٣٩].

والنعماء جمع نعمة[٤٠]، والنعمة هي المنفعة الحسيّة[٤١] الواصلة إلى الغير على جهة الإحسان إليه.

قال: وصلى الله على سيّد رسله وأشرف أنبيائه.

أقول: الصلاة لها معنيان: لغويّ، واصطلاحيّ. فمعناها في اللغة إنْ كانت مِنَ اللّه تعالى الرحمةُ، والاستغفار إنْ كانت من الملائكة، والدعاء إنْ كانت من الناس.

وفي الاصطلاح عبارة عن أذكارٍ معهودة، وهيآت مخصوصة[٤٢] مذكورة في كُتب الشرع.

والسيّد هو الجليل[٤٣]، وإنَّما كان نبيّنا (عليه السلام) سيّد الرسل لقوله (عليه السلام):(أنا سيّد ولد آدم ولا فخر)[٤٤].

و(الرسل) من بني آدم، وإنَّما كان أشرفهم؛ لكثرة كمالاته العلميّة، والعمليّة، والخُلقيّة؛ ولأنَّه تعالى بعد ذكر النبيين عليهم السلام أمره[٤٥] أنْ يقتدي بهم في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[٤٦]، أمره تعالى أنْ يأتي بجميع ما أتوا به منَ العلوم النظريّة، والعمليّة فوجب أنْ يكون عالمًا بكلّ ما علموه، مُتَّصِفًا بجميع ما اتَّصَفوا به من الأخلاق الحميدة الفاضلة، فوجب أنْ يكونَ أفضلَ مِنْ كلّ واحدٍ منهم، فكان أفضل منَ الجميع، فكان أشرف أنبيائه.

قلتُ[٤٧]: وهذا آخر كلام سيّدنا (قدس الله لطيفه)[٤٨] هنا، وهو كما تراه يدلُّ على أنَّ المفهوم مِن قول

الشيخ رحمه الله[٤٩] (سيّد رسُله) هو المفهوم من قوله: (وأشرف أنبيائه) من غير فرق، ويمكن أنْ يقال: إنَّ قول الشيخ (سيّد رسله) أراد به تفضيل النبيّ ﷺ على الرسل من الملائكة، والآدميين لدخول الملائكة عليهم السلام في الرسل بقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا ﴾[٥٠] ، وقوله: (أشرف أنبيائه) أراد به تفضيله عليه السلام على الأنبياء وإلّا لكان تكرارًا لا لفائدةٍ، فإن قلتَ: التكرار باق على ما قررته أيضًا، لدخول الأنبياء تحت قوله (سيّد رسله). قلتُ: لا بل يصير من باب قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[٥١].

قال: محمّد المصطفى[٥٢] وعلى المعصومين من أبنائه.

أقول: إنَّما سُمّي صلى الله عليه وآله محمّدًا؛ لكثرة خصاله المحمودة[٥٣]، والمعصومون[٥٤] هم الموصفون بالعصمة، وهي لُطْفٌ يفعله الله بالنبيّ والإمام[٥٥]، بحيث يمتنع وقوع المعصية منه مع قدرته عليها، وإلّا لم يكن مثابًا على تَرْكِ القبائح. والأنباء جمع نبأ، والنبأ: هو الخبر،[٥٦] وأطلق الشيخ (رحمه الله)[٥٧] الأنباء عليهم، وإنْ كانوا هم ينبؤون لا أنباء مجازًا، والمنبِّؤون هم المخبرون عنه، وفي بعض النسخ (من أمنائه)، وفي بعضها (مِن أبنائه) بتقديم الباء على النون، فعلى الأولين يدخل عليّ (عليه السلام)؛ لأنَّه سيّد الأمناء والأنباء، وعلى الثالث يختصُّ ممن عدا[٥٨] عليّ (عليه السلام) من الأئمّة عليهم السلام، فأحدُ الأولين أَولَى.

قال: وبعد، فقد بيَّنت في هذه المقالة، واجب الاعتقاد على جميع العباد، ولخّصت فيها ما يجب معرفته من المسائل الأصولية على الأعيان، وألحقتُ به بيان الواجب من أُصول العبادات، والله الموفق للخيرات.

أقول: (بعد)، كلمةٌ تسمّى بفصل الخطاب، يأتي بها المتكلم إذا أراد الانتقال من كلامٍ الى كلام آخر، ومعناها الشروع في شيء آخر بعد

حمد الله سبحانه وتعالى[٥٩] ، والصلاة على نبيّه، وأوّل مَنْ نطق بها داود (عليه السلام)، قيل: وهو الذي عناه بقوله تعالى ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾[٦٠]، وقيل: قس بن ساعدة الإيادي[٦١]، وقيل: عليّ (عليه السلام). والتبيين إلاظهار. و(واجب الاعتقاد) الذي يجب اعتقاده، والاعتقاد هو ما يجزم به الإنسان من التصديقات، و(جميع العباد) المراد هنا: المكلفون، فهو إطلاق العام وإرادة الخاص.[٦٢] و(التلخيص) هو حذف الزوائد والإتيان بالفوائد[٦٣]. و(المسائل الأُصوليّة) هي الكلاميّة[٦٤]؛ لأنَّ علم الكلام أصل لعلوم الدين من الفقه، والتفسير، والأحاديث؛ لتوقفها على إثبات الصانع، وصفاته، وصدق الرسول، وذلك لا يثبت إلّا في علم الكلام. و(أُصول العبادات) هي الخمسة المذكورة، وهي الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، و(المُوَفِّق) فاعل التوفيق، والتوفيق: حصول الشرائط وارتفاع الموانع[٦٥]، وقيل: موافقة العبد لقضاء الله وقدره، وقيل: جعل الأسباب متوافقة في التسبيب[٦٦].

[في صفاتِ الله تعالى]

قال: ((فنقول: يجب على المكلَّف أَنْ يعرف أنّ الله تعالى موجود؛ لأنَّه أوجَدَ العالم بعد أن لم يكن، إذ لو كان العالم قديمًا، لكان إمّا متحركًا، أو ساكنًا، والقسمان باطلان.

أمّا الحركة؛ فلأنَّ ماهيَّتها تستدعي المسبوقية بالغير، والقديمُ لا يصحُّ أنْ يكونَ مسبوقًا بغيره، فلا يعقل قِدم الحركة، وكذلك السكون؛ لأنَّه عبارة عن الكون الثّاني في المكان الأوّل، فيكون مسبوقًا بالكون الأوّل[٦٧] بالضرورة، والأزليّ لا يكون مسبوقًا بغيره، فثبت حدوث العالم، فيجب أنْ يكون له مُحْدِث بالضرورة، وهو المطلوب. ولا يجوز أنْ يكون ذلك المُحدِث مُحدَثًا، وإلّا لافتقر إلى مُحدِث آخر؛ فإمّا أنْ يتسلسل، أو يدور، أو

يثبت المطلوب وهو إثبات مؤثّرٍ غير مُحدث، والدور والتسلسل باطلان، فثبت المطلوب)).

أقول: اعلم أنَّ الكلام هنا يشتمل على بحثين:

الأوّل: وجوب معرفة الله تعالى.

الثاني: الطريق إلى معرفته.

أما الأوّل، فنقول على العبد نِعَمٌ جمَّةٌ: من الوجود، والحياة، والقدرة، وغير ذلك، ويعرف ضرورةً أنّها ليست منه، فتكون[٦٨] من غيره، وذلك[٦٩] الغير إمّا أن يكون واجبًا، أو ممكنًا، فإنْ كان الأوّل كان الفاعل لها هو الله تعالى، وذلك ظاهر، وإنْ كان الثاني يكون هو الله تعالى أيضًا؛ لأنّه سبب لفاعلها، وفاعلُ السببِ فاعلُ المسبب، فيكون الله تعالى فاعلًا لها حينئذ على كلا التقديرين فيكون منعمًا، وشُكْرُ المنعمِ واجبٌ، فيجب شكره، ولا طريق إلى ذلك إلّا بمعرفته، فيكون الشكر مناسبًا لحاله[٧٠]، ولائقًا بكماله[٧١]. فإن قلت: هذا يلزم منه إثبات مذهب الجبرية، وهو أن يكون الفاعل لأفعال العباد كلّها من الخير والشر هو الله تعالى، وهو خلاف مذهبكم.

قلنا: لا خلاف في كونه علّة لفعله، وإنَّما الخلاف في أنَّ المباشر لأفعال العباد كلِّها هو الله تعالى، أو العبد، فافترقا، وما كان من أفعال الخير يُنسب إليه تعالى؛ لأنَّه بأمره، وما كان من أفعال الشر فهو من العبد ولا يُنسب إليه تعالى؛ لأنَّه تعالى نهى عنه قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾[٧٢].

وأمّا الثاني[٧٣] وهو الطريق إلى معرفته تعالى: وهو حدوث العالم، فتقريرهُ موقوفٌ على بيان مقدِّمات[٧٤]: الأُولى: أنَّ العالَم لا ينفك عن الحركة

والسكون؛ لأنَّ المراد بالعالَم هنا الأجسام، والجسم لا بدّ له من مكان، فلا يخلو حينئذٍ، إمّا أنْ يكون لابثًا في ذلك المكان[٧٥]، أو منتقلًا عنه، فإنْ كان لابثًا فيه، فهو[٧٦] الساكن، وإن كان متنقلاً فهو المتحرك، والعالَم حينئذ لا يخلو عن الحركة والسكون، وهو بيان المقدّمة الأوّلى.

وأمّا بيان المقدّمة الثّانية – أعني حدوث الحركة والسكون– فنقول: هما حادثان.

أمَّا الحركة فلأنَّها عبارة عن الحصول الأوَّل في المكان الثاني، والمكان[٧٧] الثاني مسبوق بالمكان الأوَّل، وهو غيره فيكون مسبوقًا بالغير[٧٨]، وكل مسبوق بالغير حادث فتكون الحركة حادثة، وأمّا حدوث السكون، فلأنَّه عبارة عن الكون الثاني في المكان الأوَّل، والكون الثاني مسبوقًا بالكون الأوَّل وهو غيره، فيكون مسبوقًا بغيره، وكلّ مسبوق بالغير حادث، فيكون السكون حادثًا، والسكون مسبوق بالزمان، والحركة بالمكان.

وأمّا بيان المقدّمة الثّالثة، وهي قولنا: إنَّ كل ما لا يخلو[٧٩] عن الحوادث، فهو حادث، والدليل على ثبوتها[٨٠] أنَّه لولا ذلك لزم إمّا قِدَم الحادث، أو انفكاك ما فرض عدم انفكاكه، واللازمان محالان وبيان ذلك: أنَّ كلّ ما لا ينفك[٨١] عن الحوادث لو لم يكن حادثًا لكان قديمًا، وحينئذٍ لا يخلو إمّا أنْ تكون الحوادث مصاحبةً له، موجودةً معه في القدم أو لا، فإنْ كان الأوَّل لزم قدم الحادث، وإنْ كان الثاني لزم انفكاك ما فرضنا عدم انفكاكه، فتصدق المقدّمة التي ذكرناها – أعني قولنا: إنَّ كلّ ما لا يخلو[٨٢] عن الحوادث فهو حادث، فالعالم حادث حينئذ– وكلٌّ[٨٣] حادث لابدَّ له من مُحدِث ضرورةً، فالعالم لابدّ له من محدث حينئذٍ فمحدِثُه إمّا قديم أو مُحدَث، فإن[٨٤] كان قديمًا ثبت المطلوب، وإن كان مُحدَثًا افتقر

إلــى مُحدِثٍ آخر لمُحدِثِه[٨٥] إمّــا قديم أو مُحدَث، وهكــذا فإما[٨٦] أن يعود إلــى الأوَّل فيلزم الدور، أو يذهب إلى غير النهاية فيلزم التسلســل، أو ينتهي إلى مُحدِثٍ قديم، والدور والتسلســل باطلان كما سيأتي، فتعيَّن انتهاؤه إلى مُحدِثٍ قديم، وذلك هو اللّه تعالى لا غير، فيكون اللّه تعالى موجودًا، وذلك هو المطلوب.

[دليل بطلان الدور والتسلسل]

وأمّا بيان بطلان الدور والتسلســل، أمّا الدور فلأنَّه عبارة عن توقُّفِ كُلّ واحدٍ من الشيئين في وجوده على الآخر، إمّا بلا واسطة كما يتوقف (أ) على (ب) و(ب) علــى (أ) [٨٧]، وإمّا بواســطة كما يتوقف (أ) على (ب)، و(ب) علــى (ح)، و(ح) علــى (د)، و (د) علــى (أ) وهو محال؛ لأنَّــه يلزم منه توقف الشيء على نفسه، وهو محال أيضًا؛ للزوم تقدّمِ الشيءِ على نفسِهِ؛ إذ الموقوف عليه متقدّم على الموقوف، وتقدّم الشيء على نفسه باطل، وإلّا لزم أنْ يكون الشــيء الواحد في زمان واحدٍ موجودًا معدومًــا؛ لأنَّ المتقدّم من حيث كونه متقدّمًــا يجب أنْ يكون موجــودًا، والمتأخر منْ حيث كونه متأخرًا يجب أنْ يكون معدومًا، فيلزم ما قلناه، وهو أنْ يكون الشيء الواحد موجودًا معدومًا في زمان واحد، وذلك ضروري البطلان فيكون الدور باطلًا.

وأمّــا بيان التسلســل، فلأنَّه: عبــارة عن ذهــاب أُمور غيــر متناهية[٨٨]، وهــذا[٨٩] محــالٌ أيضًا؛ لأنَّ تلــك الأُمور الذاهبــة إلى غيــر النهاية ممكنة؛ لكونهــا مركبــة، وكلّ مركب ممكن، فتكون ممكنــةً، فتفتقر إلى مؤثّر، والمؤثّر[٩٠] فيها إمّا نفسُها أو جزؤها أو الخارج عنها[٩١]، والأوّل والثاني باطلان[٩٢]؛ للزومها تأثير الشــيء في نفسه المبين استحالته في بطلان الدور،

والثالث باطل أيضًا[٩٣]؛ لأنَّ الخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود، فتنقطع السلسلة لانتهائها إلى الواجب؛ إذ الواجب لا علَّة له فيكون التسلسل باطلًا، وهو المطلوب.

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى واجب الوجود لذاته؛ لأنَّه لو كان ممكن الوجود، لافتقر إلى مؤثِّر: فإمّا أنْ يدور، أو يتسلسل، أو ينتهي إلى واجب الوجود، وهو المطلوب)).

أقول: إنَّه لمَّا أَثبَتَ أنَّ للعالَمِ صانعًا قديمًا، وكان ذلك لا يستلزم وجوب وجوده على مذهب بعضهم، والغرضُ إثبات وجود واجب الوجود، أراد أن يستدلَّ على كونه واجبًا فقال: (ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى واجب الوجود).

وبرهانه: أنَّه لو لم يكنْ واجبًا لكانَ ممكنًا؛ لأنَّه موجود؛ لِما تقدّم، وكل موجود إمّا أنْ يكون واجبًا أو ممكنًا، لا جائز[٩٤] أنْ يكون ممكنًا، وإلّا لافتقر إلى مؤثّر؛ لأنّ الممكن هو الذي تساوى النسبتان – أعني الوجود والعدم– إليه، فإذا ترجّح أحدهما على الآخر، فلابدَّ[٩٥] له من مرجِّح، وقد ترجّح الوجود هنا؛ إذ التقدير: (ذلك)، فلا بدّ له من مؤثّر[٩٦]، فمؤثِّره إمّا واجب، أو ممكن، فإنْ كانَ واجبًا، فهو القديم الذي تقدّم ثبوته، وإنْ كان ممكنًا افتقر إلى المؤثِّر[٩٧]؛ لما قلناه، وهكذا إمّا أنْ يعود إلى الأوّل فيلزم الدور، أو يذهب إلى غير النهاية،[٩٨] فيلزم التسلسل، وهما باطلان لِما تقدّم، فتعيّن انتهاؤه إلى مؤثِّر هو واجب الوجود، بمعنى أنَّ ذاته اقتضت وجودَهُ، وذلك هو الله تعالى لا غير، وهو المطلوب.

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى قديم، أزليٌّ، باقٍ، أبديٌّ؛ لأنَّه لو جاز عليه العدم، لم يكن واجب الوجود، وقد ثبت أنَّه تعالى واجب الوجود)).

أقول: اعلم أنَّه لمَّا فَرَغَ من إثبات واجب الوجود شرع في إثبات صفاته،

وهي قسمان: ثبوتيّة، وسلبية.

فالثبوتية: ما يحكم عليه بها، ككونه تعالى قادرًا عالمًا حيًّا موجودًا.

و[٩٩] السلبية: ما تُنفى عنه، ككونِهِ ليسَ بجسمٍ، ولا جوهرٍ، ولا عَرَضٍ.

وإنّما قدّم الصفات الثبوتية على السلبيةِ؛ لكونها وجوديّة وتلك عدميّة، والوجودُ أشرفُ مِنَ العدم، فلهذا قدَّمها. وهي أُمور متعدِّدَة كما سيأتي، فمنها كونه تعالى قديمًا أزليًّا باقيًا أبديًّا.

والقديم: هو الموجود الذي لا أوَّل لوجوده.

والأزل[١٠٠]: هو دوام الوجود في الماضي.

والبقاء: هو استمرار الوجود.

والأَبَدُ: هو دوام الوجود في المستقبل.

فإذا عرفتَ معاني هذه الصفات التي ذكرها[١٠١] فنقول:

يجب أنْ يكون اللّه تعالى مُتَّصفًا بها؛ لأنَّه لو لم يتَّصِفْ بها لاتَّصفَ بالعدم السابق أو اللَّاحق، فلا يكون واجب الوجود؛ لأنَّ واجب الوجود هو الذي تقتضي ذاتُهُ وجودَهُ، وكلّ مقتضٍ[١٠٢] ذاتُهُ وجوده لم يجز عليه العدم؛ لأنَّ ما بالذاتِ لا يزول، فاذا اتَّصَفَ بشيءٍ من الأَعدام لا يكون واجبًا؛ لما قلناه، وقد ثبت أنَّه تعالى واجب الوجود، فيجب أنْ يكون تعالى قديمًا أزليًّا باقيًا أبديًّا، وهو المطلوب.

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى قادر؛ لأنَّه لو كان مُوجَبًا، لزِمَ قِدَم العالَم، لاستحالة انفكاك المعلول عن علَّته، وقد بيَّنَّا أنَّ العالَم محدثٌ)).

أقول: اعلم أنَّ مِنْ جملةِ صفاتِ اللّه تعالى الثبوتيّة كونَهُ قادرًا، عالمًا[١٠٣]، بل هي أظهر صفاته تعالى وأشهرها وأبيَنُها بظهورِ آثارِها في هذا العالَم.

والقادر المختار: هو الذي إنْ شاءَ فعل، وإنْ شاءَ ترك.

واعلم أنَّ الفاعل: هو الذي يصدر[١٠٤] عنه الفعل.

وهو ينقسم إلى قسمين: قادر، وموجَب.

لأنَّ كلّ مَـنْ صَدَرَ عنه الفعل؛ إمّا[١٠٥] أنْ يصدر عنه مع جواز ألّا يصدر، أو مع استحالته[١٠٦]، والأوّل قادر، والثاني مُوجَب.

إذا تقرَّر هذا فنقول: اللّهُ تعالى قادرٌ؛ لأنَّه لو لم يكنْ قادرًا لكان موجبًا؛ لثبوت انحصار الفاعل فيهما[١٠٧]؛ لما قلناه، وإذا[١٠٨] انتفى أحدهما ثبت الآخر، ولو[١٠٩] لم يكن قادرًا لكان مُوجَبًا.

ثـم نقول: لو كان اللّه تعالى[١١٠] مُوجَبًا للزم قِـدَمُ العالَمِ، والتالي باطل، فالمقدَّم مثله.

أمّا بيان الملازمة: فلأنَّ أثر الموجَبِ يجب أنْ يكون مقارنًا معه، غير منفك عنـه؛ لكونه[١١١] علّة تامة في وجـودِه، والمعلولُ لا يفارق عِلَّتَـه. وقد ثَبت أنَّ العالَمَ فِعْلُ اللّهِ تعالى وأَثَرُهُ، فيجب أنْ يكون ملازمًا له غيرَ منفكٍّ عنه، وهو تعالى قديم، فيكون العالَمُ قديمًا.

وأمّـا بطلان التالي- أعني قِـدَم العالم- فَلِما تَقَدَّم مِـنْ حدوثِهِ، فيبطل المقدَّم، وهو كونه موجَبًا، فثبت نقيضه وهو كونه قادرًا مختارًا، وذلك هو المطلوب.

قـال ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالـى عالم؛ لأنَّه فَعَلَ الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ مَنْ كان كذلك كان عالمًا بالضرورة)).

أقـول: اعلم أنَّ مِنْ جملةِ الصفـاتِ الثبوتيّة للّهِ تعالى[١١٢] - التي يجب أنْ يعتقدهـا المكلَّف - كونَهُ تعالى[١١٣] عالمًا، ومعناه: أنَّ الأشـياءَ ظاهرةٌ له، حاضرَةٌ لديه، غير غائبة عنه.

والدليل على ذلك هو أنَّه[١١٤] فَعَلَ الأفعال المحكمة المتقنة، وكلُّ مَنْ فعلَ

الأفعالَ المحكمةَ المتقنةَ كانَ عالمًا، فاللّٰهُ تعالى عالمٌ.

أمّا بيان المقدّمة الأولى- أعني أنَّه[١١٥] فعل الأفعال المحكمة المتقنة- فاعلم أنَّ الفعلَ[١١٦] المحكمَ المتقنَ هو المستجمِع للخواصّ الكثيرة، المشتمل على الأشياءِ الغريبةِ، فيظهر[١١٧] لمن تأمَّل مصنوعات اللّٰه تعالى ومخلوقاته، وخصوصًا فيمن نظر في تشريح بدن الإنسانِ، وهو أنَّ كلَّ جزءٍ مِنْ أجزائه له قوّة تجذب إليه الغذاء؛ إذ الغذاء يصل إلى جميعِ البدنِ، فخَلَقَ اللّٰه تعالى مِن كلِّ جزءٍ مِن أجزائهِ قوّةً تجذب إليه فضلًا مِن الغذاءِ، وهي القوّة الجاذبة، وقوّةً تُمسِكُ الغذاء؛ لأنَّ الغذاءَ لَزِجٌ، وذلك الموضع لزج، فيزلق عنه فلا يحصل له التغذّي، فيؤدّي ذلك إلى ضَررٍ وفسادٍ؛ فاقتضت حكمةُ اللّٰه تعالى أنْ يخلقَ هناك قوّةً تمسك الغذاء، وهي الماسكة، وقوّةً تهضِمُ الغذاءَ - أي تجعله مناسبًا لطبيعة ذلك الجزء- إذِ الغذاءُ منه ما يصير لحمًا، ومنه ما يصير عظمًا، ومنه ما يصير دمًا، ومنه ما يصير جلدًا، فاقتضت حكمة الباري تعالى أن يخلق هناك قوّةً تفعل ما ذكرناه، وهي الهاضمة، وقوّةً تدفع الفضل؛ إذِ الغذاء الّذي[١١٨] تأتي به القوّة الجاذبة لا يصير كلّه جزءًا من ذلك، بل بعضه، والباقي يصير فضلًا، فاقتضتْ حكمةُ الباري أنْ يخلقَ هناك قوّةً تدفع الفضلَ؛ لِئَلَّا يبقى ويؤدّي إلى فسادِ ذلك الجزء، وهي القوّة الدافعة.

فلا إحكام ولا إتقان أعظم مِنْ ذلك، وإليه الإشارة في قوله تعالى﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾[١١٩].

وأمّا بيان المقدّمة الثّانية - أعني قوله: «وكلّ مَنْ كان كذلك» أي وكلّ[١٢٠] مَنْ فعلَ الأفعالَ المحكمةَ المتقنةَ كانَ عالمًا - فبديهيّة؛ لأنَّ العِلمَ باستلزام ذلك الفاعل ضروري؛ إذ الجاهل لا يصدر عنه فعل محكم متقن.

فالمقدّمة الأُولى حسّية، والثّانية بديهيّة، والمقدّمتان ضروريتان؛ إذ الحسّيات والبديهيات[١٢١] مِنْ أقسامِ الضروريات، فيكون عالمًا بالضرورة، وهو المطلوب[١٢٢].

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى حيّ؛ لأنَّ معنى الحيّ هو الذي يصحّ منه أنْ يقدر ويعلَم. وقد بيّنّا أنَّه تعالى قادر عالم، فيكون حيًّا بالضّرورة)).

أقول: اعلم أنَّه يجب على المكلّفِ أن يعتقد أنَّ اللّه تعالى حيٌّ، ومعنى الحيّ هنا ما يصحّ[١٢٣] عليه الاتّصاف بالقدرة والعلم. وقيل: معناه ما لم يستحيلا عليه. فعلى الأوّل مفهوم الحيّ ثبوتيٌّ، وعلى الثاني سلبيّ، وعلى كلا التقديرين هما ثابتان له؛ لأنّا قد بيّنّا أنَّه قادر عالم، فيصحّان عليه، وإلّا لَمَا ثبتا له، وليسا بممتنعين عليه؛ لِما قلناه أيضًا.

وإذا كان كذلك كان حيًّا؛ لأنَّ معناه ما صحّ اتّصاف الفاعل بالقدرة والعِلم، أو لم يستحيلا عليه، فيكون حيًّا بالضرورة، وهو المطلوب.

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى قادر على كلّ مقدورٍ، وعالِم بكلّ معلوم؛ لأنَّ نسبة المقدورات إليه على السّويّة؛ لأنَّ المقتضي لاستناد الأشياء إليه هو الإمكان، وجميع الأشياء مشتركة في هذا المعنى، وليس علمه ببعض الأشياء أولى من علمه بالبعض الآخر، فإمّا أنْ لا يعلَم شيئًا منها- وقد بيّنّا استحالته- أو يعلَم الجميع، وهو المطلوب)).

أقول: اعلم أنَّه لمّا أثبت كونه تعالى قادرًا و[١٢٤]عالمًا في الجملة، أراد أنْ يثبتَ عمومَ ذلك بالنسبة إلى جميع المقدورات، وجميع المعلومات[١٢٥]، فنقول: اللّهُ تعالى قادرٌ على جميع الممكنات، وعالِمٌ((١٢٦)) بجميع المعلومات.

أمّا بيان الأوّل: فلأنَّ السبب المقتضي لتعلّق القدرة بالمقدورات هو الإمكان[١٢٧]- إذ لو كان المقدور واجبًا، أو ممكنًا، لما تعلقتِ القدرةُ به،

فالعلةُ المقتضيةُ حينئذٍ هي الإمكان-[١٢٨] والإمكانُ موجود في جميع الممكنات، وكلّما تحققت العلّةُ تحقَّقَ المعلولُ؛ لأنَّ وجود العلة[١٢٩] يستلزم وجود المعلول، فيكون قادرًا على جميع المقدورات.

وأمّا بيان الثاني- وهو كونه تعالى عالمًا بجميع المعلومات- [فـ] ـلأنَّهُ لو لم يكن كذلك لكان لا يخلو إمّا أنْ لا يعلم شيئًا منها، أو يعلم البعض دون البعض. لا جائز أنْ لا يعلم شيئًا؛ لِما بيّنّاه من إثبات كونه عالمًا، ولا جائز أنْ يعلمَ البعض دون البعض؛ لأنَّ ذاته تعالى مجرّدة، فنسبتها إلى الجميع على السَّوِيَّة[١٣٠]، فلو تعلّق علمه بالبعض دون البعض لزم التخصيص بلا مخصص، وهو محال، فبقي القسم الأوَّل، وهو أنْ يكون عالمًا بجميع المعلومات، وهو المطلوب[١٣١].

قال: ((ويجب أن يعتقد أنَّه تعالى سميع بصير؛ لأنَّه عالِم بكل المعلومات، ومن جملتها المسموع والمبصر، فيكون عالمًا بهما، وهو معنى كونه سميعًا بصيرًا)).

أقول: اعلم أنَّ من جملة صفات الله تعالى الثبوتيّة كونه سميعًا بصيرًا، واتفق المسلمون على وصفه تعالى بهما لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[١٣٢]، واختلفوا في معناهما، فذهب بعضهم إلى أنَّهما صِفَتان زائدتان على العلم[١٣٣].

وذهب آخرون[١٣٤] إلى أنَّهما نفس العِلم، وهو الحقّ؛ لأنَّ المراد بكونه تعالى سميعًا بصيرًا هو علمه بالمسموعات والمبصرات[١٣٥].

والدليل على كونهما[١٣٦] بهذا المعنى، ما تقدّم مِنْ إثبات كونه تعالى عالمًا بجميع المعلومات ومِنْ جملتها المسموع والمبصر، فيكون عالمًا بهما، وهو معنى كونه سميعًا بصيرًا[١٣٧]، فيكون سميعًا بصيرًا، وهو المطلوب.

[الركن الأول : في التوحيد]

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى واحد؛ لأنَّه لو كان معه إله آخر، لزم المحال؛ لأنَّه لو أراد أحدُهما حركة جسمٍ وأراد الآخر تسكينه : فإمّا أنْ يقعا معًا، وهو محال ، وإلّا لزم اجتماع المتنافيين ، وإمّا أن لا يقعا ، فيلزم خلوّ الجسم عن الحركة والسّكون، وهو باطل بالضّرورة، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر ، وهو ترجيح من غير مرجّح)).

أقول: اعلم أنَّ مِن جملة صفات الله تعالى الثبوتية أنَّه تعالى واحد ، وقد استُدِلَّ عليه بما استَدَلَّ به[١٣٨] المتكلِّمون، ويسمونه دليل التمانع، وهو مستخرج من قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١٣٩]، إنَّما[١٤٠] يدل على ثبوت الوحدانية للإله القادر المريد.

وتفسيره: أنْ يقال لو كان في الوجود إلَهانِ واجبا الوجود ، وأراد أحدهما حركة جسم، وأراد الآخر تسكينه. فإمّا أنْ يقع مرادهما ، فيلزم اجتماع المتنافيين، أعني الحركة والسكون، أو لا يقع مراد أحدهما ، فيلزم محالان:

أحدهما: خلو الجسم عن الحركة والسكون.

والثاني: عجزهما.

أو يقع مراد أحدهما دون الآخر، فيلزم عجز مَنْ لم يقع مراده فلا يكون إلَهًا ،[و] هذا خُلْفٌ، فالأقسام كلّها باطلة ، وهي لازمة على تقدير ألّا يكون واحدًا ، فيجب أنْ يكون الإله واحدًا ، وهو المطلوب.

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى مريد؛ لأنَّ نسبة الحدوث إلى جميع الأوقات بالسّويّة، فلا بد من مخصّص، وهو الإرادة)).

أقول: اعلم أنَّ مِن جملة صفات الله تعالى الثبوتيّة ، التي تجب على المكلَّف أنْ يعتقدها كونه مريدًا. واتفق المسلمون على اتصافه تعالى بهذه الصفة ،

والدليل على ثبوتها له[١٤١]، هو أنَّه أوجَدَ العالَم في زمان دون زمان، وعلى شكل دون شكل، مع تساوي الجميع بالنسبة إليه، فلابد مِن مخصص خصص إيجاده بزمان دون زمان، وعلى وجه دون وجه، وإلّا لزم التخصيص بلا مخصص، وذلك المخصص هو الإرادة، فيكون مريدًا، وهو المطلوب.

قال ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى كاره؛ لأنَّه نهى عن المعاصي، فيكون كارهًا لها)).

أقول: اعلم أنَّ مِنْ جملة الصفات الثبوتية لله تعالى، كونه كارهًا. والكراهة: عبارة عن علمِه باشتمال الفعل على المفسدةِ الصارفةِ عن إيجادِه.

والدليل على كونه تعالى كارهًا أنَّه نهى[١٤٢] عن المعاصي؛ لقوله[١٤٣] تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [١٤٤]، وقوله تعالى:﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ﴾ ،[١٤٥] وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ ﴾ [١٤٦]، وأمثال ذلك، والنهي عن الشيء مستلزم إرادة ضده[١٤٧]، وإلّا لكان قبيحًا، وهو تعالى منزّه عنه، فيكون كارهًا، وهو المطلوب.

[قال]: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى ليس بجسمٍ، ولا عرضٍ، ولا جوهرٍ، وإلّا لكان متحيّزًا، أو حالًّا في المتحيز، فيكون محدثًا))

أقول: اعلم أنَّه لمّا فرغ من الصفات الثبوتيّة، شرع في الصفات السلبية، وهي أُمور متعددة منها:

أنَّه ليس بجسمٍ، ولا عرضٍ، ولا جوهر.

والجسم: هو الطويل، العريض[١٤٨].

والجوهر: هو المتحيّز الذي لا يقبل القسمة في جهةٍ مِن الجهات المذكورة.

والعرض: هو الحال في المتحيّز.

والدليل على نفي هذه الأشياء المذكورة عنه تعالى:[١٤٩] أنَّه لو اتصف بها،

أو بواحدٍ منها لكان: إمّا[١٥٠] متحيّزًا، إنْ كان جوهرًا. أو جسمًا، أو حالًّا في المتحيّز إنْ كان عرضًا، وكلّ واحد[١٥١] منها محدث.

أمّا الجسم فَلِما تقدّم، وأمّا الجوهر فالدليل الذي ذكره[١٥٢] على حدوث الأجسام، وأمّا العرض فلأنَّ حدوث المحلّ يستلزم حدوث الحالّ فيه[١٥٣]، بل حدوث الحالّ أولى؛ لتقدّم المتحيّز على الحالّ فيه. والحاصل[١٥٤] أنَّه تعالى لو كان جسمًا، أو جوهرًا، أو عرضًا، لكان حادثًا، وقد تقَدَّم أنَّه تعالى قديم، فلا يكون جسمًا، ولا جوهرًا، ولا عرضًا، وهو المطلوب.

قال: ((وأنَّه تعالى يستحيل عليه الحلول في محلٍّ أو جهة، وإلاّ لكان مفتقرًا إليهما، فلا يكون واجبًا)).

ومن الصفات السلبيّة أنَّه تعالى يستحيل عليه الحلول في محلّ، أو جهة[١٥٥].

أقول: المحلُّ إنَّما يقال بالنسبة إلى العَرض، وهو مقابل الحيز، والمكان بالقياس إلى الجسم.

والجهة هي مقصد المتحرك.

والحلول: عبارة عن مقارنةِ موجودٍ لموجودٍ، بحيث يبطل وجود الحال لوجود المحل.

والدليل على أنَّه تعالى يستحيل عليه الحلول؛ لأن الحال مفتقر إلى محله كما ظهر مِنْ معنى الحلول، وكلُّ مفتقر ممكن فلو جاز عليه الحلول لكان ممكن الوجود، وقد قلنا إنَّه تعالى واجب الوجود، [و] هذا خلفٌ، فيستحيل عليه الحلول حينئذٍ، وهو المطلوب[١٥٦].

قال: ((وأنَّه تعالى لا يتحد بغيره؛ لأنَّ الاتّحاد غير معقول)).

أقول: اعلم أنَّ مِنْ جملةِ صفاتهِ السلبية[١٥٧]، أنَّه لا يَتَّحِدُ بغيره، كما تقوله النصارى، وبعض الصوفية.

والاتحاد: عبارة عن صيرورة الشيئين الموجودين شيئًا واحدًا موجودًا، وهذا غيرُ معقولٍ؛ لأنَّ الاثنينية تقتضي نفي الوحدة، فكونه اثنين وواحدًا غير معقولٍ.

والدليل على أنَّه تعالى لا يَتَّحِدُ بغيره وجوه:

الأوّل: ما قلناه مِنْ كون الاتحاد غير معقول، وإذا لم يكن معقولًا لا يتصف به تعالى.

الثاني: أنَّه بعد الاتحاد لا يخلو، إمّا أنْ يبقيا، أو يُعدَما، أو يبقى أحدهما، ويعدم الآخر.

فإنْ بقيا موجودين، فلا اتحاد؛ لأنَّ الاتحاد عما قلناه عبارة عنْ صيرورتهما شيئًا واحدًا، والاثنان ليسا بواحدٍ.

وإنْ عُدما لا اتحاد أيضًا؛ لأنَّه لم يَبْقَ هناك شيءٌ موجودٌ، لا واحد، ولا اثنان.

وإنْ عدم أحدهما وبقي الآخر لم يكونا موجودين، فلا اتحاد أيضًا.

الثالث: أنَّه لو اتَّحَدَ الواجبُ بغيره لكان لا يخلو:

إمّا أنْ يكون ذلك الغير واجبًا، أو ممكنًا.

فإنْ كان واجبًا لزم تعدد الواجب، وهو محال.

وإنْ كان ممكنًا، فالباقي بعد الاتحاد: إمّا ممكن، أو واجب.

فإنْ كان ممكنًا يلزم صيرورة الواجب ممكنًا، وإنْ كان واجبًا يلزم صيرورة الممكن واجبًا، والقسمان باطلان، فالاتحادُ باطلٌ؛ فلا يتحد الواجب تعالى بغيره، وهو المطلوب.

قال: ((وأنَّه تعالى غير مركَّبٍ عن شيء، وإلاّ لكان مفتقرًا إلى جزئه فيكون ممكنًا)).

أقول: اعلم أنَّ مِنْ جملة صفات اللّٰه تعالى السلبيّة كونه غير مركب عن شيء[١٥٨]؛ لأنَّ كلّ مركب مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره[١٥٩]، وكلّ مفتقر في وجوده إلى الغيرِ، يكون ممكنًا.

فلو كان الواجب تعالى مركبًا، لكان ممكنًا، [و] هذا خلفٌ، فلا يكون مركبًا عن شيء،[١٦٠] وهو المطلوب.

قال: ((وأنَّه تعالى يستحيل رؤيته، وإلّا لكان في جهة. وقد بيّنا بطلانه)).

أقول: اعلم أنَّ من جملة صفات الباري السلبيّة[١٦١] عندنا كونه ليس مرئيًّا بحاسّة البصر، والدليل عليه[١٦٢] أنَّ كلَّ مرئي بحاسّة البصر يجب أنْ يكون في جهةٍ؛ لأنَّه إمّا مقابل، أو في حكم المقابل، وكُلُّ ما هذا شأنه يكون في جهة، فلو كان اللّٰه تعالى مرئيًّا لكان في جهة، وقد تَقَدَّمَ نَفْيُ الجِهَةِ عنه تعالى، فلا يكون مرئيًّا، وهو المطلوب.

قال: ((وأنَّه تعالى يستحيل عليه الحاجة وإلّا لكان ممكنًا، وهو محال)).

أقول: مِنْ جملة صفاته تعالى[١٦٣] السلبيّة كونه تعالى ليس محتاجًا[١٦٤] لا في ذاته ولا في صفاته؛ لأنَّه لو كان محتاجًا لكان ممكنًا[١٦٥]، أمّا سلب الاحتياج عن الذات فظاهر، وأمّا عن الصفات؛ فلأنَّه لو كان محتاجًا في صفاته إلى غيره، لكان وجود الصفات بوجود الغير، وعدمها بعدمه، والواجب متوقف على أحدهما، وكل واحد منهما متوقف على الغير كما قلنا، فيكون الواجب متوقفًا في وجوده على غيره، فيكون ممكنًا، [و] هذا محال، فلا يكون محتاجًا لا في ذاته، ولا في صفاته، وهو المطلوب.

[الركن الثاني: في العدل]

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه تعالى حكيم، لا يفعل قبيحًا، ولا يخلّ بواجب، وإلّا لكان ناقصًا، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا)).

أقول: اعلم[١٦٦] أنَّ معنى كونه حكيمًا هو أن لا يفعل قبيحًا، ولا يُخِل بواجب.

والدليل على أنَّه تعالى لا يفعل قبيحًا: أنَّه[١٦٧] لو فعله لكان لا يخلو، إمّا أنْ يكون جاهلًا بقبحه[١٦٨]، أو عالمًا به[١٦٩].[و] لا جائز[١٧٠] أنْ يكون عالمًا به؛ لأنَّ علمه بقبحه يصرفه عن فعله، فلا يفعله[١٧١]، فتعين أنْ يكون جاهلاً، والجهل نقصٌ، وهو تعالى منزَّه عن صفات النقص، فلو فعله لكان ناقصًا،[١٧٢] تعالى الله عن ذلك، لما قلناه، فلا يفعل قبيحًا، ولا يخل بواجب، فيكون حكيمًا، وهو المطلوب.

[الركن الثالث: في النبوّة]

قال: ((ويجب أنْ يعتقد [بـ][١٧٣] نبوّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلَّم؛ لأنَّه، ظهر المعجز على يديه، وادعى النبوّة فيكون نبيًّا حقًّا، والمقدمتان قطعيتان)).

أقول: اعلم أنَّه لما فرغ مِنْ إثبات ذاتِ الله تعالى وصفاته الثبوتيّة والسلبيّة، وهو باب التوحيد، ومن إثبات أفعاله، وهو باب العدل، شرع في الركن الثالث[١٧٤] مِنْ أركان هذا العلم، وهو باب النبوّة.

والنبيّ: هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد مِنَ البشر.

إذا تقرر ذلك فاعلم أنَّ محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وآله نبيٌّ حقٌّ؛ لأنَّه ادَّعى النبوّة، وظهر المعجز على يده مطابقًا لدعواه، وكلّ

مَنْ كان كذلك، فهو نبيٌّ حقٌّ، فمحمد صلى الله عليه وآله نبيٌّ حقٌّ.

أمّا بيان الصغرى، وهو أنَّه ادَّعى النبوّة، وذلك[١٧٥] معلوم بالتواتر، إذ جميع أرباب الملل[١٧٦]، وغيرهم اتفقوا على أنَّه ظهر شخص في مكة شرفها الله تعالى، يقال له محمّد بن عبد الله، وادَّعى النبوة.

وأمّا أنَّه ظهر المعجز على يده، فذلك معلوم بالتواتر أيضًا، حتَّى عَدّوا له ألفَ معجزةٍ منها: القرآن الذي هو موجود إلى الآن، فإنَّه تحدّى به فصحاء العرب، فعجزوا عن معارضته، وعدلوا مِنَ الأسهلِ إلى الأشقِّ الذي هو القتل واسترقاقهم، وعدولهم مِنَ الأسهلِ إلى الأشقِّ، دليل على عجزِهم، فيكون معجزًا.

وأمّا بيان الكبرى - أعني قولنا: وكلّ مَنْ ادّعى النبوّة، وصدَّقهُ الله بظهور المعجز المطابق لدعواه، يكون نبيًّا حقًّا - ؛ فلأنَّه لولا ذلك لكانَ الله تعالى مصدقًا للكاذب، وتصديقُ الكاذب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح، لِما تقدّم[١٧٧].

وكلُّ مَنْ ادَّعى النبوّة حينئذٍ، وظهر المعجز المطابق لدعواه على يده يكون نبيًّا حقًّا، فمحمّد ﷺ نبيٌّ حقٌّ، وهو المطلوب. والمقدّمتان قطعيتان أي يقينيتان.

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه صلى الله عليه وآله معصوم وإلّا لارتفع الوثوق عن إخباراته عليه السلام، فتبطل فائدة البعثة)).

أقول: اعلم أنَّه لمّا فرغ مِنْ إثباتِ النبوّة[١٧٨]، شَرَعَ في إثباتِ صفاته، وهي أُمُورٌ، منها:

العصمةُ: وهي[١٧٩] لطف يفعله الله تعالى بالنبيِّ[١٨٠]، بحيث يمتنع منه وقوع المعصية مع قدرته عليها، وهو عليه السلام معصوم في أربعةِ أشياء:

في أقواله، وأفعاله، وتروكه، وتقريره[١٨١].

والدليل على عصمته « عليه السلام »[١٨٢] أنَّه لو لم يكن معصومًا لجاز أنْ لا يَصْدُقَ في إخباراتِه[١٨٣]، فيرتفعُ الوثوقُ حينئذٍ بما يخبر به عن الله تعالى، فلا يحصل[١٨٤] الانقياد إلى متابعة أقواله وأفعاله، فتبطل فائدة البعثة؛ لأنَّ الغرضَ منها الانقياد والمتابعة والتسليم له ظاهرًا وباطنًا كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾[١٨٥]، وهذا كلّه متوقف على كونه معصومًا، فيجب أنْ يكون معصومًا، وهو المطلوب.

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّه خاتم الرسل؛ لأنَّه معلوم من دينه بالضرورة)).

أقول: اعلم أنَّه «صلى الله عليه وآله» خاتم الأنبياء، بمعنى أنَّه ختمَ مراتبَ النبوّةِ وأشخاصها، لقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[١٨٦]، ولأنَّه نُقِلَ عنه عليه السلام نقلًا متواترًا أنَّه قال:

(لا نبي بعدي)[١٨٧]، فيكون خاتمًا وهو المطلوب.

[الركن الرابع: في الإمامة]

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّ الإمامَ الحق من بعده عليّ بن أبي طالب عليه السّلام؛ لأنَّه صلّى الله عليه وآله وسلّم نصّ عليه نصًّا متواترًا بالخلافة؛ وأنّ الإمام يجب أن يكون معصومًا؛ لأنَّ الإمامة لطف؛ لأنَّ النّاس إذا كان لهم رئيس مرشد، كانوا إلى الصّلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، واللّطف واجب على الله تعالى، فتعيّن عليه نصب الإمام)).

وذلك الإمام لا يجوز أن يكون جائز الخطأ، وإلّا لافتقر إلى إمام آخر، ويتسلسل، فثبت أنّه معصوم، و[١٨٨]غير علي عليه السّلام ليس بمعصوم، بالإجماع، والأدلَّة أكثر من أنْ تُحصى.

أقول : اعلم أنَّه لَمّا فرغ مِنَ النبوّةِ شرع في الإمامة – الذي هو الباب الرابع من أبواب هذا العلم – والإمامة : رئاسة عامة في أُمُورِ الدين والدنيا لشخص مِنَ الأشخاص، بواسطة البشر.

فقولنا (رئاسة): شاملة لجميعِ الرئاساتِ.

وقولنا (عامة): تخرج الرئاسات الخاصة.

وقولنا (في أُمُورِ الدين): تخرج الرئاسة المتعلقة بأُمُورِ الدنيا، كرئاسةِ الحكامِ، والسلاطينِ.

وقولنا (والدنيا): تخرج الرئاسة المتعلقة بأُمُورِ الدينِ لا غير كرئاسة العلماء والفقهاء.

وقولنا (بواسطة البشر): تخرج النبوّة؛ لأنَّها[١٨٩] بواسطة المَلَكِ.

إذا تقرر ذلك فاعلم أنَّ الخليفَة الحقَّ بعد النبيِّ (صلى اللّه عليه وآله) بلا فَصْلٍ أميرُ المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والدليل عليه مِنْ وجوهٍ:

الأوَّل: النقلُ المتواترُ المفيدُ لليقينِ مِنَ النبيِّ «صلى اللّه عليه وآله » بأنَّه هو الخليفة من بعده، كما نقلته الشيعةُ من أزمان النبيّ إلى زماننا هذا في جميع أقطار العالم، فيكون هو الخليفة[١٩٠].

الثاني: أنَّ الإمامَ يجب أنْ يكون معصومًا، وغير عليّ عليه السلام ممن ادُّعيَ فيه الإمامة ليس بمعصومٍ.

أمّا بيان المقدمة الأوّلى:

وهو أنَّ الإمام يجب أنْ يكون معصومًا، فلأنَّ الإمامة لطف. واللطف واجب على اللّه تعالى.

أمّا إنَّ الإمامةَ لطفٌ؛ فلأنَّ اللطفَ هو ما كان مقربًا إلى الطاعة، ومبعدًا عن المعصية.

ولا ريبَ أنَّ الناسَ إذا كان لهم رئيس مرشد يخافون سطوته، ولا يأمنون عقوبته[١٩١] كانوا إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، ولا نعني باللطف إلّا ذلك كما قلناه فيكون لطفًا.

وأمّا بيان أنَّ اللطفَ واجب على الله تعالى، فقد تقرر ذلك في بابِ العدلِ، وإذا كان واجبًا على الله تعالى[١٩٢]، تعيَّنَ[١٩٣] عليه نصب الإمام، فينصبه حينئذٍ.

وذلك الإمام الذي يَنصِبُه[١٩٤] الله تعالى[١٩٥] لا يجوز أنْ يكون جائز الخطأ، وإلّا لافتقر إلى إمام آخر؛ لأنَّ العلّة المحوجة إلى نصب الرئيس، هو جواز صدور الخطأ من المكلَّفين، فلو جاز على الرئيس الخطأ أيضًا لافتقر إلى رئيس آخر، وننقل الكلام إليه، ونقول فيه كما قلنا في الأوَّل، وهكذا فيلزم التسلسل، والتسلسلُ محالٌ، فلا يكون حينئذٍ جائز الخطأ، فيكون معصومًا، وهو المطلوب.

وأَمّا بيان المقدمة الثَّانية:

وهو أنَّ غيرَ عليٍّ عليه السلام ممن ادُّعي فيه الإمامة ليس بمعصوم بالإجماع العام منا ومن الخصم.

وإذا ثَبَتَ أنَّ غيرَ عليٍّ عليه السلام ليس بمعصوم، فغيره ليس بإمام، وإذا لم يكن غيره إمامًا تعيّن أنْ يكون هو الإمام عليه السلام لا غير، وإلّا لخرج الحق عَن الأمّة، وذلك باطل.

فيكون الإمام بلا فصل بعد النبيّ(صلى الله عليه وآله)، عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهو المطلوب.

والأدلَّة على هذا المطلوب أكثر مِنْ أنْ تحصى، لكن اقتصرنا على ما ذكرناه؛ لأنَّه هو العمدة في هذا الباب ولمناسبة اختصار المطلوب في هذه

الرسالة.

قال: ويجب أنْ يكون الإمام بعد علي بن أبي طالب عليه السلام ولده الحسن، ثم الحسين، ثم عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن علي ، ثمّ جعفر بن محمد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ عليّ بن موسى الرضا، ثمّ محمد بن علي الجواد، ثمّ عليّ بن محمد الهادي ، ثمّ الحسن العسكري ، ثمّ الإمام الخلف الحجة المهدي (صلوات الله عليهم أجمعين) ؛ لأنَّ كل إمام منهم نصّ على من بعده نصًّا متواترًا ؛ ولأنَّ الإمام يجب أنْ يكون معصومًا، وغيرهم ليس بمعصوم، بإجماع المسلمين، فتثبت الإمامة فيهم عليهم السلام)).

أقول: اعلم أنَّه لَمّا فرغ مِنْ إثباتِ إمامةِ عليٍّ عليه السلام، شرع في إثبات الإمامَةِ لِوُلْدِهِ الأحَدَ عشر المذكورين في الكتاب[١٩٦] عليهم السلام.

وللإمامية على إثبات هذا المطلوب أدلَّة متعددة، والمصنِّف اقتصر على المشهور منها، وهو دليلان[١٩٧]:

الأوَّل: أنَّ كلَّ واحدٍ منهم نص بالإمامة[١٩٨] على مَن بعده نصًّا متواترًا، نقله الإمامية خلفًا عن سلف، فيكون إمامًا.

الثاني: أنَّ كلَّ واحدٍ منهم معصوم، وغيرهم ممن ادُّعِيَ فيه الإمامة[١٩٩] ممن كان في زمانه ليس بمعصوم، فلا يكون إمامًا، فيكون هو الإمام، والّا لخرج الحق عَن الأمّةِ، وهو باطل. فتعيَّنتِ الإمامةُ فيهم عليهم السلام، وذلك هو المطلوب.

قال: ((ويجب أنْ يعتقد أنَّ الإمام الحجة عليه السلام حيّ موجود في كلّ زمان بعد موت أبيه الحسن عليه السلام؛ لأنَّ كلّ زمان لابدَّ فيه مِنْ إمام معصوم، وغيره ليس بمعصوم بالإجماعِ، وإلّا لخلا الزمان مِنْ إمامٍ، مع أنَّ اللطف

واجب على الله تعالى في كلّ وقت)).

أقول: اعلم أنَّه يجب[٢٠٠] أنْ يعتقد أنَّ الإمامَ الحقَّ محمد بن الحسن موجودٌ في هذا الزمان؛ لأنَّ الإمامة لطفٌ، واللطف واجب على الله تعالى، والله تعالى لا يخلّ بالواجب.

وقد تقدَّمَ بيانُ هذه المقدّمات، فيجب عليه تعالى أنْ يَنْصِبَ إمامًا معصومًا، وكلّ مَنْ قال بذلك قال بوجوده عليه السلام، فيكون هو الإمام الموجود والخليفة الحقّ في هذا الزمان؛ لأنَّه لولا ذلك لكان: إمّا أنْ لا يكون[٢٠١] موجودًا أصلاً، فيلزم إخلاله تعالى بالواجب، وهو محالٌ، أو يكون موجودًا، ولا يكون الذي ذكرناه، فيلزم خلاف إجماع الأمة، وهو باطل أيضًا.

والإمامُ[٢٠٢] الحقُّ المعصومُ الموجودُ في هذا الزمان هو محمَّد بن الحسن العسكريّ عليه السلام، وذلك هو المطلوب.

واستبعادُ الخَصْمِ طول عمره عليه السلام [٢٠٣] جهل مَحْض يعلم ذلك من الله بقدرة الله تعالى، وما اشتمل عليه الكتاب الكريم مِنْ ذِكْرِ نوح عليه السلام، وكتب التواريخ المذكورة[٢٠٤] في أخبارِ المعمرين.

وهذا آخر ما ذكرناه من[٢٠٥] شرح المسائل الأُصوليّة.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

الهوامش:

(١) ينظر:أجوبة المسائل المهنائية : ١٢٥ .

(٢) ينظر: إرشاد الأذهان : ١ / ١١٨ .

(٣) كشف الحجب والأستار:٣٥٩.

(٤) فنخا: ٢٠/ ٩١٤.

(٥) الذريعة:٢/ ٢٣٠.

(٦) المصدر نفسه: ٢٤ / ٤١٨ – ٤١٩.

(٧) الذريعة:٧/ ٢٨٣.

(٨) فنخا: ٢٠/ ٩١٤. (لم يذكر على النسخة اسم الشارح).

(٩) أعيان الشيعة ١/ ٢١٤.

(١٠) فنخا ٢٠ / ٩١٤. (لم يذكر على النسخة اسم الشارح) .

(١١) المصدر نفسه : ٢٣/ ٦٩٤.(لم يذكر على النسخة اسم الشارح) .

(١٢) فنخا : ٣٢ / ٥٠٠ .

(١٣) الذريعة: ٧/ ٢٨٣ .

(١٤) فنخا : ٣٣ / ١٥١.

(١٥) المصدر نفسه: ٣ / ٩٧ .

(١٦) ينظر: كشف الحجب والأستار : ٣٥٩، والذريعة ١٤ / ١٦٤.

(١٧) فنخا :١٩/ ٩٧٣

(١٨) طبقات أعلام الشيعة: ٦/ ٧٩–٨٠.

(١٩) أمل الآمل: ٢/ ٥٦.

(٢٠) معجم طبقات المتكلمين: ٣/ ٢٠٦.

(٢١) الذريعة: ٣/ ٣٣٠.

(٢٢)المصدر نفسه : ٤/ ٢٦٦.

(٢٣) معجم طبقات المتكلمين: ٣/ ٢٠٦ – ٢٠٧ .

(٢٤) رياض العلماء:٣/ ٢٢١ – ٢٢٢.

(٢٥) معجم طبقات المتكلمين: ٣/ ٢٠٦ – ٢٠٧.

(٢٦) رياض العلماء: ١/ ٣٤٢.

(٢٧)المصدر نفسه : ١/ ١٨٥.

(٢٨) طبقات أعلام الشيعة: ٦/ ١٣٩.

(٢٩) أمل الآمل: ٢/ ٦٥.

(٣٠) أعيان الشيعة: ٨/ ٩٨.

(٣١) عبد الحسين النيلّي : دوّن مجموعة من المسائل الكلامية فيها (نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد)، وقام بتعريب الفصول النصيرية، ومسائل الأصول، وهو شرح واجب الاعتقاد أيضًا بصيغة (قوله،قوله)، ويرى العَلَّامَة الطهرانيّ أنَّه كان مولعًا بعلم الكلام في عصره (طبقات أعلام الشيعة٦/ ٧٥).

(٣٢) الشآبيب : جمع شُؤْبُوبٍ ، وهو الدُّفْعةُ من المَطر وغيره . لسان العرب : ١/ ٤٨٠.

(٣٣) هذه المقدمة من كلام الحسن بن راشد، وهذا المقطع بتمامه موجود في نسخة الأصل فقط، مما يدلُّ على أَنَّ النسخة (ك) لا علاقة لها بالحسن بن راشد.

(٣٤) لم يرد في(ك):(فقولنا: الوصف جنس يشمل الوصف بالجميل والقبيح).

(٣٥) في (ك): (فقولنا).

(٣٦) في الأصل:(فيخرج)، وما أثبتناه من(ك).

(٣٧) في الأصل:(فيخرج)، وما أثبتناه من(ك).

(٣٨) في (ك): (الله تعالى هو الذات) .

(٣٩) في (ك): (وأتى بالجملة الاسميّة دون الفعليّة دون حمدت وأحمد؛ لدلالتها على الثبوت والدوام، ودلالة الفعليّة دون حمدت وأحمد على التجدد والانصرام) .

(٤٠) لم يرد في (ك):(والنعماء: جمع نعمة) .

(٤١) لم يرد في (ك):(الحسيّة) .

(٤٢) لم يرد في(ك):(وهيآت مخصوصة) .

(٤٣) لم يرد في (ك):(والسيّد هو الجليل) .

(٤٤) ينظر: الأمالي للصدوق: ٩٣.

(٤٥) في (ك) : (أمر).

(٤٦) الأنعام : ٩٠ .

(٤٧) هذا القول للشيخ حسن بن محمّد بن راشد.

(٤٨) المراد به السيّد شرف شاه الحسينيّ .

(٤٩) المراد به العَلَّامَة الحِلّي.

(٥٠) الحج : ٧٥ .

(٥١) البقرة : ٩٨ . وهو نهاية قول حسن بن محمّد بن راشد ، وهذا القول بأجمعه لم يرد في (ك).

(٥٢) في (ك): (محمّد المصطفى عطف بيان لقوله: رسله وأشرف أنبيائه).

(٥٣) في (ك) (وفي السماء أحمد لكثرة حمده وشكره المصطفى المختار).

(٥٤) في الأصل: (المعصومين) وما أثبتناه من (ك).

(٥٥) في (ك): أو.

(٥٦) (والأنباء جمع نبأ والنبأ هو الخبر) سقطت من (ك).

(٥٧) المراد به العَلَّامَة الحِلّي .

(٥٨) في (ك): (مما عدا).

(٥٩) في(ك) زيادة:(وتعالى).

(٦٠) سورة ص: ٢٠ .

(٦١) هو قس بن ساعدة الأيادي بن عمرو بن عدي بن مالك بن أيدعان بن النمر بن واثلة بن الطمثان بن زيد مناة بن يقدم بن أفصى بن دعميّ بن إياد. خطيب العرب وشاعرها، وحليمها وحكيمها في عصره. ينظر: الأغاني: ١٥/ ١٦٣-١٦٤.

(٦٢) لم يرد في(ك):(فهو إطلاق العام وإرادة الخاص).

(٦٣) في (ك): وتقريبًا لمتباعد.

(٦٤) لم يرد في(ك) من قوله:(والمسائل الأصوليّة) إلى (متوافقة في التسبب).

(٦٥) التنقيح الرائع لمختصر الشرائع:١/ ٣٦.

(٦٦) المقتصر في شرح المختصر: ٣٠.

(٦٧) هناك إشارة في أسفل الصفحة بحجم صغير ومداد أسود باهت هي: ((قال في شرح ابن شرف شاه الذي هو يتلو هذا الشرح هنا وأما

بيـان حدوث التكوين فلأنّه مسـبوق بالكون الأوَّل ، وهو كون الملازمة لمعروضه الذي هو الجسـم لمحلِّه عند إيجاده ؛ لأنَّه لا يسـمى عند ذلك لا متحركًا ، ولا سـاكنًا ، فإذا مضى عليه في محلّه كون آخر سُـميَّ سـاكنًا فيكون الكون (ب) ثبوتًا بالكون (أ) إلى آخره)).

(٦٨) في (ك) : فيكون .

(٦٩) في (ك) : فذلك.

(٧٠) في (ك): لجلاله.

(٧١) في (ك) : ولائقًا بكماله فتجب معرفته.

(٧٢) النسـاء : ٧٩. لم يـرد في(ك) من قوله:(فإن قلـت هذا يلـزم منه إثبـات مذهـب الجبرية) إلى(الآية من سورة النساء) .

(٧٣) في (ك) : ثانيًا

(٧٤) في (ك): وتقريره موقوف على مقدّمات.

(٧٥) في (ك): لابثًا فيه.

(٧٦) في (ك) زيادة(فهو) .

(٧٧) في الأصل (فالمكان) وما أثبتناه من (ك).

(٧٨) في (ك): بغيره.

(٧٩) في الأصل: (ما يخلوا)، وما أثبتناه من (ك).

(٨٠) في (ك) : ثبوته.

(٨١) في (ك): لا يخلو.

(٨٢) في الأصل: (ما يخلوا)، وما أثبتناه من (ك).

(٨٣) في الأصل:(فكل)، وما أثبتناه من (ك).

(٨٤) في الأصل: (وإن)، وما أثبتناه من (ك).

(٨٥) في (ك): فمحدثه .

(٨٦) في (ك): إمّا.

(٨٧) في (ك) : كـما يتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (أ،ج) .

(٨٨) في (ك) : عبارة عن أمور موجودة مرتبة غير متناهية.

(٨٩) في (ك) : وهو .

(٩٠) في (ك) : فالمؤثّر.

(٩١) في (ك) : أو أمر خارج عنها .

(٩٢) في (ك) : والأول والثاني محال.

(٩٣) في (ك): فتعّـين أن يكـون المؤثّـر فيهـا أمرًا خارجًا عنها .

(٩٤) بمعنى غير جائز، وهذا أسـلوب المؤلِّف في مثل هذه المواطن .

(٩٥) في (ح) : لابد.

(٩٦) في (ح) : مرجِّح حينئذٍ.

(٩٧) في (ح) : مؤثر .

(٩٨) في (ح) : نهاية.

(٩٩) في (ح): أو.

(١٠٠) في الاصل:(الأزلي)، وما أثبتناه من (ح).

(١٠١) في (ح): ذكرناها.

(١٠٢) في الأصـل: (مقتـضى)، وفي(ح): أن اقتضى.

(١٠٣) في (ح): كونه قادرًا.

(١٠٤) في الأصل:(صدر)، وما أثبتناه من(ح).

(١٠٥) في (ح): فأمّا.

(١٠٦) في (ح): مع استحالة ألّا يصدر.

(١٠٧) في الاصل: (فيها)، وما أثبتناه من (ح).

(١٠٨) في (ح) : فإذا.

(١٠٩) في (ح) : فلو.

(١١٠) (الله تعالى) أثبتناها من (ح).

(١١١) في (ح) :لأنّه.

(١١٢) في (ح) : صفات الله تعالى الثبوتية.

(١١٣) (تعالى) أثبتناها من (ح).

(١١٤) في (ح) أنّه.

(١١٥) (أنّه) أثبتناها من (ح).

(١١٦) في الأصل: (فالفعل)، وما أثبتناه من (ح).

(١١٧) في (ح) : فتظهر.

(١١٨) في النسخ: « التي » ، وهو سهو من النساخ.

(١١٩) الذاريات : ٢١ .

(١٢٠) في الأصل: (فكل)، وما أثبتناه من (ح).

(١٢١) (والبديهيات) أثبتناها من (ح).

(١٢٢) في (ح) : وذلك هو المطلوب .

(١٢٣) في الأصل: (ما صحَّ)، وما أثبتناه من (ح).

(١٢٤) في الأصل: (قادرًا عالمًا)، وما أثبتناه من (ح).

(١٢٥) في الأصل: (وجميع الممكنات)، وما أثبتناه من (ح).

(١٢٦) في: « وعالمًا».

(١٢٧) في (ح): إنَّما هو الإمكان.

(١٢٨) لم يرد في (ح) العبارة : (إذ لو كان المقدور واجبًا ... حينئذٍ هي الإمكان).

(١٢٩) في (ح): إذ وجود العلة

(١٣٠) في (ح) : على سبيل السَّوِيَّة

(١٣١) في (ح) : وذلك هو المطلوب.

(١٣٢) النساء : ١٣٤ .

(١٣٣) قال ابن ميثم البحراني : وذهب الجمهور مِنَ الأشعريَّةِ، و المعتزلة، والكرامية، إلى أنهما صفتان زائدتان على العلم. (قواعد المرام : ٩٠، وينظر المواقف : ٣ / ١٢٧) .

(١٣٤) في (ح): وذهب بعضهم .

(١٣٥) ذهب إليه أبو الحسين البصري، والكعبي، وهو مذهب فلاسفة الإسلام .(قواعد المرام: ٩٠ ، وينظر المواقف: ٣/ ١٢٧).

(١٣٦) في (ح) : ثبوتهما.

(١٣٧) في (ح) : زيادة على ذلك (فيكون سميعًا بصيرًا، وهو المطلوب).

(١٣٨) في (ح): عليه.

(١٣٩) الأنبياء : ٢٢ .

(١٤٠) في الأصل:(وإنَّما)، وما أثبتناه من (ح).

(١٤١) في (ح): أنّه تعالى مريد.

(١٤٢) في (ح): هو نهيه.

(١٤٣) في (ح) : كقوله .

(١٤٤) الأسراء :٣٢ .

(١٤٥) الأنعام : ١٥١ .

(١٤٦) الأنعام : ١٥٢ .

(١٤٧) في (ح): يستلزم كراهته.

(١٤٨) في (ح) : الطويل، العريض، العميق.

(١٤٩) في (ح) : نفي هذه الأشياء عنه.

(١٥٠) (إمَّا) أثبتناها من (ح).

(١٥١) (واحد) أثبتناها من (ح).

(١٥٢) في (ح) : ذكرناه.

(١٥٣) أثبتناها من (ح).

(١٥٤) في الأصل: (الحاصل)، وما أثبتناه من (ح) .

(١٥٥) أثبتناه من (ح) .

(١٥٦) (حينئذٍ وهو المطلوب) أثبتناه من (ح) .

(١٥٧) في (ح): صفات الله تعالى السلبيّة.

(١٥٨) في (ح) (ولا مرئيًا ولا محتاجًا أمّا الأوّل).

(١٥٩) في (ح) (لأنَّه ليس هو وما ليس هو يكون غيره، فيكون مفتقرًا إلى الغيرِ

(١٦٠) (عن شيء) زيادة من (ح).

(١٦١) في الأصل: (الثبوتيّة)، والصحيح ما أثبتناه.

(١٦٢) في (ح) (مِن جهة المعقول والمنقول. أمّا المنقول فقوله تعالى: ﴿لاتُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ ،(وأمّا المعقول)

(١٦٣) في (ح): من جملة صفات الله تعالى.

(١٦٤) (ليس محتاجًا) زيادة من (ح) لاستقامة المعنى..

(١٦٥) (لأنَّه لو كان محتاجًا لكان ممكنًا) زيادة من (ح) لتوضيح المعنى.

(١٦٦) في (ح): (اعلم أنَّه يجب على المكلف أن يعتقد أنَّه تعالى حكيم، ومعناه أنَّه لا يفعل قبيحًا).

(١٦٧) في (ح): هو أنَّه.

(١٦٨) في (ح) بفعله.

(١٦٩) (به) أثبتناه من (ح).

(١٧٠) يعني غير جائز

(١٧١) (فلا يفعله) أثبتناه من (ح).

(١٧٢) في الأصل (فلو كان فعله لكان ناقصًا) وما أثبتناه من (ح).

(١٧٣) زيادة لاستقامة السياق.

(١٧٤) في الأصل: (الثاني)، وما أثبتناه من (ح) .

(١٧٥) في (ح): فذلك.

(١٧٦) في (ح): إذ جميع الخلق في أرباب الملل.

(١٧٧) في (ح): كما تقدّم

(١٧٨) في (ح) : نبوة النبيِّ عليه السلام

(١٧٩) في الأصل: والعصمة.

(١٨٠) في الأصل : يفعله الله بالنبيّ.

(١٨١) (وتقريره) أثبتناها من (ح).

(١٨٢) عليه السلام أثبتناها من (ح).

(١٨٣) في (ح): إخباره.

(١٨٤) في (ح) : فلا يصح.

(١٨٥) النساء : ٦٥ .

(١٨٦) الأحزاب : ٤٠ .

(١٨٧) الكافي : ٨/ ١٠٧ . ومسند أحمد :١/ ١٧٧ . وذخائر العقبى : ٦٣.

(١٨٨) قولـه): و) ، وضـع في متـن المطبـوع بين معقوفتين.

(١٨٩) في (ح) : فإنَّها.

(١٩٠) في (ح): النقـلُ المتواترُ المفيـدُ لليقينِ مِنَ النبيِّ «صلى الله عليه وآله » بأنَّه هو الخليفة.

(١٩١) (ولا يأمنون عقوبته) زيادة من (ح).

(١٩٢) في (ح): واجبًا عليه تعالى.

(١٩٣) في (ح) : فتعيَّنَ .

(١٩٤) في (ح) : نَصَبَه.

(١٩٥) (الله تعالى) زيادة من (ح).

(١٩٦) المراد به ما ذكر في متن واجب الاعتقاد.

(١٩٧) في (ح) : دليـل لمـا ذكرنـاه مِـنْ إمامةِ عـلـيٍّ عليه السلام.

(١٩٨) في (ح) : الإمامة.

(١٩٩) (ممن ادّعي فيه الإمامة) زيادة من (ح).

(٢٠٠) في (ح) : يجب على المكلّف .

(٢٠١) في الأصـل: (أمّـا أن يكـون)، وما أثبتناه من (ح).

(٢٠٢) في (ح) : فالإمام .

(٢٠٣) عليه السلام أثبتناها من (ح).

(٢٠٤) في(ح): المدوّنَة

(٢٠٥) في(ح): في.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم .

١- الأمالـي، الشـيخ الصـدوق (ت٣٨١هـ)، مركز الطباعة والنشـر في مؤسسـة البعثة، ط١، ١٤١٧هـ

٢- أجوبة المسائل المهنائية ، العَلَّامَة الحِلّي(ت ٧٢٦هـ) مطبعة الخيام، قم ، ١٤٠١هـ .

٣- إرشـاد الأذهـان ، العَلَّامَـة الحِلّـي (ت ٧٢٦هـ)، ط١، مؤسسـة النشـر الإسلامي، ١٤١٠هـ .

٤- أعيان الشـيعة، السـيد محسن الأمين (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق وتخريج: حسن الأمين ، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ .

٥- الأغانـي : أبـو الفـرج الأصفهانـيّ (ت ٣٥٦هـ)،دار إحياء التراث العربي،بيروت.

٦- أمل الآمل ، الحـر العاملي (ت١١٠٤هـ)، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٣١هـ

٧- التنقيح الرائع لمختصر الشـرائع ، المقداد السـيوري (ت٨٢٦هـ)،تحقيـق السَّـيد عبـد اللطيـف الحسـيني، مطبعـة الخيـام، قم ، ١٤٠٤هـ .

٨- ديـوان الحسـن بن راشـد الحلـي ، جمع وتحقيق ودراسة د.عباس هاني الجراخ،مركز العلامة الحلي، ٢٠١٨م.

٩- ذخائر العقبى ، أحمد بن عبد الله الطبري (ت ٦٩٤هـ) ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٦هـ

١٠- الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، الشيخ آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ) ، دار الأضواء ، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

١١- رياض العلماء، الميرزا عبدالله أفندي (ت ق ١٢هـ) ، تحقيق السيد أحمد الحسيني، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٣١هـ

١٢- طبقات أعلام الشيعة ، العَلَّامَة الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م .

١٣- فهرستكان نسخه هاي خطى إيران (فنخا)، مصطفى درايتي، مكتبة ملي جمهوري إسلامي إيران، ط١، طهران.

١٤- قواعد المرام في علم الكلام ، ابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩ هـ) ، تحقيق السيد الحسيني ، مطبعة الصدر ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ .

١٥- الكافي، الشيخ الكليني (ت : ٣٢٩هـ)، تحقيق وتعليق علي أكبر الغفاريّ، ط٤ ، مطبعة حيدري ، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٢هـ ش .

١٦- كشف الحجب والأستار، السيد إعجاز حسين (ت ١٢٨٦هـ) ، مطبعة بهمن ، قم ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ

١٧- لسان العرب، ابن منظور(ت٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ

١٨- مسند أحمد ، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، دار صادر ، بيروت .

١٩- معجم طبقات المتكلمين، تأليف اللجنة العلميّة في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف العَلَّامَة الفقيه جعفر السبحاني، ط١، مطبعة مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤٢٥هـ

٢٠- المقتصر في شرح المختصر، ابن فهد الحلي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، ط١، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، قم، ١٤١٠هـ

٢١- المواقف ، الإيجي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق عبد الرحمن عميره ، مطبعة :دار الجيل ، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.